الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

عنوان المذكرة:

متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ الدكتور:

– بوصبيعة صباح –بن بخمة سليمان

– بوهنيبة آسية

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ/د: صوفان العيد	جامعة جيجل	رئيسا
أ/د: بن بخمة سليمان	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ/د: مرابط محمد	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

عنوان المذكرة:

متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:
– بوصبيعة صباح
–بوهنيبة آسية

إشراف الأستاذ الدكتور:
–بن بخمة سليمان

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ/د: صوفان العيد	جامعة جيجل	رئيسا
أ/د: بن بخمة سليمان	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ/د: مرابط محمد	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

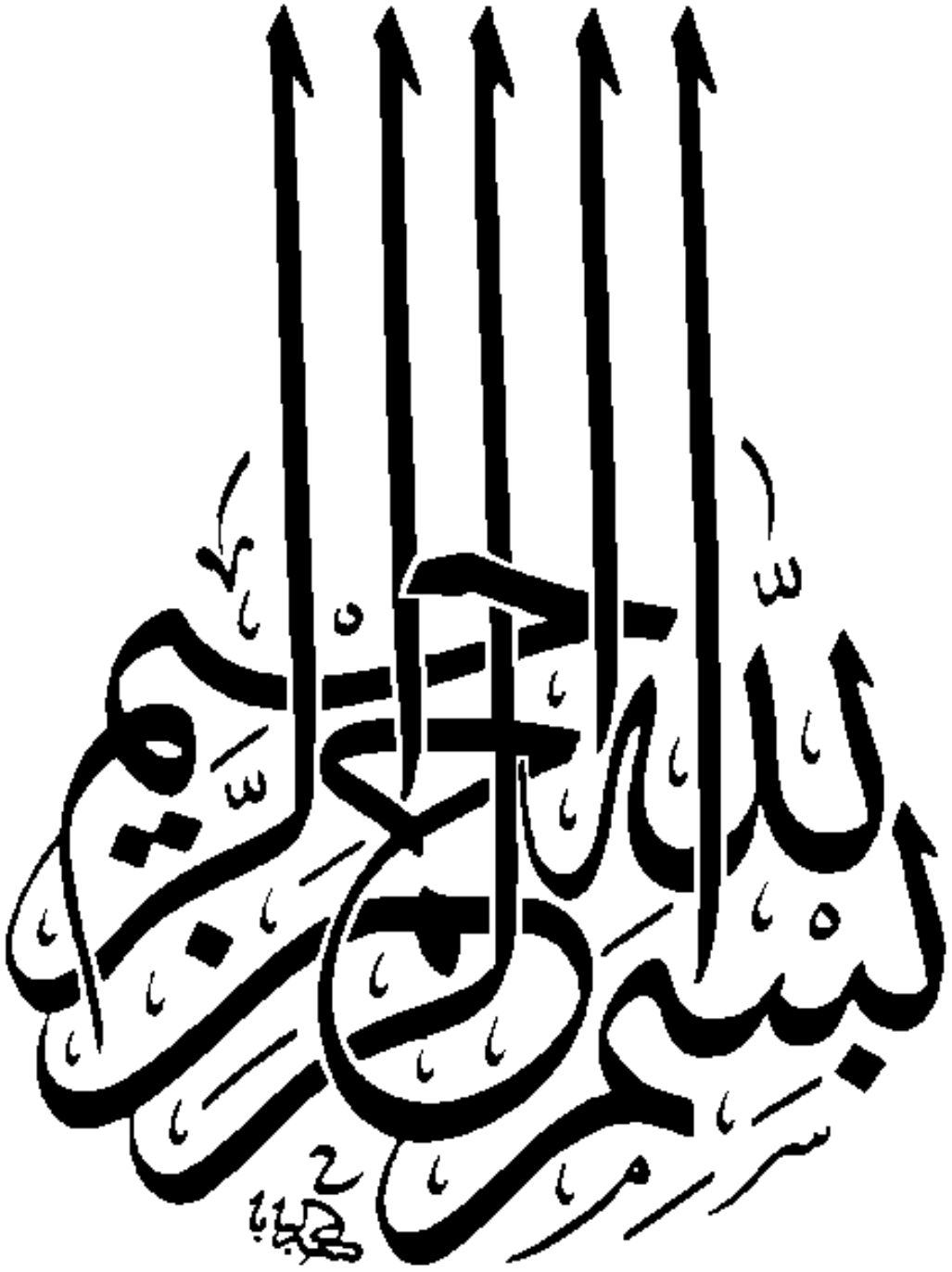
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الحمد لله نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي وجلاله ووجهه وعظيم سلطانه ونستعينه ونستغفره ونستهديه، من يهديه الله فلا مظل له ومن يظلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله

إن مما علمن به ديننا الحنيف أن نكدر الفضل لأهله وأن نشكرهم على صنيعهم معنا وعرفانا بجميلهم علينا ويسرني أن أذكره بالثناء وجزيل الشكر والتقدير والامتنان للمشرف على هذا العمل المتواضع الأستاذ

"سليمان بن بخمة"

على توجيهه ونصائحه وسعت صدره في إتمام هذه المذكرة وتجاوز الصعاب والذي لم يبخل في مساعدتنا وتوجيهنا وارشادنا ومساندتنا، فوجدناه حاضرا كلما تطلب الأمر.

كما يشرفني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي قسم العلوم الاقتصادية كل باسمه.

أريد هذه الشهادة كالبصمة التي لا تزول وترافق مدى الحياة.

وختاما أسأل الله العلي القدير أن يبارك لهم في عمرهم وعملهم ومالهم وفي طاعة الله عز وجل.

إهداء

إلى الشمس التي أنارت دربي وأدفأتني بحنانها، إلى الصدر الذي يضمني كلما ضاقت بي الدنيا وأحاطت بي المخاطر، إلى من أو جب الله تعالى على برها والإحسان إليها، إلى من تعطي من دوني مقابل، إلى من تجرعت كأس الشقاء من أجلي أنا إلى أغلى وأحن مخلوق عندي إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى من تجرع مرارة الحياة ليسقيني رحيق السعادة، من ضحى بالكثير من أجل أن أحيا إلى ينبوع الوفاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة إلى العزيز الغالي أبي أطال الله في عمره

إلى من تقاسمت معهم ظلمت الرحم إخوتي وأخواتي

إلى من يشاركني حلوالحياتي ومرها إلى أغلى إنسان زوجي العزيز

إلى جميع الصديقات والأهل والأقاربي، وإلى الشموع التي أنارت لي طريق العلم "أساتذتي"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان	/
الإهداء	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي	6
تمهيد	6
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول: تعريفالاستثماروالاستثمارالأجنبي المباشر	7
المطلب الثاني: مفهومالاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	23
المطلب الأول: النظريات التقليدية	23
المطلب الثاني: النظريات الحديثة	24
المطلب الثالث: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	26
المبحث الثالث: آثار الاستثمارالأجنبي المباشر ومخاطره	33
المطلب الأول: الآثار الإيجابية	33
المطلب الثاني: الآثار السلبية	35
المطلب الثالث: مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي وآليات إدارتها	37
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: متطلبات الاستثمار المحسن للاستثمار الأجنبي المباشر	43
تمهيد	43

المبحث الأول: ماهية مناخالاستثمار	44
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	44
المطلب الثاني: أهمية مناخ الاستثمار	46
المطلب الثالث: مقومات مناخ الاستثمار	48
المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية المحفزة لجذبالاستثمار الأجنبي المباشر	50
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي	50
المطلب الثاني: العوامل السياسية المحفزة لجذبالاستثمار الأجنبي	51
المطلب الثالث: العواملالقانونية والتنظيمية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي	52
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	53
المطلب الأول: واقع تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية	54
المطلب الثاني: التجارب الرائدة للدول النامية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية	59
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	62
الفصل الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	70
تمهيد	70
المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	71
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	71
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتيللاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	73
المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75
المبحث الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة تحليلية–	78
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2010–2020.	78
المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	79
المطلب الثالث: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	85
المبحث الثالث: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار المباشر في الجزائر	86
المطلب الأول: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	87

المطلب الثاني: متطلبات تحفيز المناخ الاستثماري في الجزائر	92
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري	96
خلاصة الفصل	99
خاتمة	101
قائمة المراجع	104
الملخص	110

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادر سنة 1913	**27**
2	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1986-2006	**31**
3	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حسب المناطق الجغرافية	**33**
4	حركة رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل الموجهة إلى الدول النامية حسب الفترة	**54**
5	التدفقات المالية اتجاه الدول النامية 1990-1995	**55**
6	تدفقات رأس المال الصافي طويل الأجل إلى الدول النامية 1990-1995	**55**
7	تدفق رؤوس الأموال الصافية نحوالدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادياتالحديثة	**56**
8	صافي تدفقات الرأس مالية طويلة الأجل إلى الدول النامية خلال الفترة 1990-2000	**57**
9	تطور صافي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال 2001-2010	**76**
10	المؤشرات الاقتصادية والكلية – الجزائر خلال الفترة 2000-2017	**77**
11	تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.	**78**
12	تطور عدد وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة 2002-2014	**80**
13	الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2002-2014	**81**
14	الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب جنسية المشروع في الفترة 2002-2010	**82**
15	الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب الشراكة في الفترة 2002-2010	**83**
16	أهم الدول المستثمر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	**85**
17	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2017	**86**
18	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر 1990-2018	**96**
19	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	**97**
20	تطور عدد المشاريع والمناصب التي تم خلقها في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي	**98**

	المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993-2015	

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	منافع الاستثمار الأجنبي المباشر	25
2	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج بين أهم بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية	29
3	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2000 "النسبة المئوية"	30
4	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وتوقعاته لسنوات 2000-2014	32
5	تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول النامية	77
6	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 200-2018	78

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي خصها العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية باهتمام كبير، وهومن أهم آليات تفاعل اقتصادياتفي العالم على اختلاف مستوياتها، ولقد تعاظم دور الاستثماراتالأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي والذي واكبه ظهور العولمة، خاصة العولمة الاقتصادية التي تميزت بفتح أسواق وإزالة مختلف القيود على للتجارة الولية وزيادة درجة الاعتماد المتبادل، كل هذا زاد من أهمية الدور الذي تلعبه الاستثماراتالأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، رفع كفاءات رأس المال البشري وتحسين خبرات، فضلا عن خلق وظائف كثيرة في الدولة المضيفة، يصبح أهم المصادر الداعمة للتنمية لما له من دفع عجلة التنمية والتطوير، وتوفير موارد مالية مكملة للادخار الوطني وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير.

غير أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من منافعه مرهون بمدى توفر الاستثمار الملائم الذي يؤثر في ثقة المستثمر وإقناعه بتكنولوجيا استثمارية إلى بلد دون آخر، فالمناخ الاستثماري ليس مقصورا على العوامل الاقتصادية فقط بل يتعداه إلى الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، فعدم توفير استقرار سياسي داخلي وخارجي يعتبر عامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنواعها المختلفة مهما كانت فرص ومزايا الاستثمار متوفرة، وعليه فالمناخ الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في كامل المحددات والعوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، ويحدد تقرير الاستثمار العالمي لتهيئة المناخ الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث عوامل: أو لها تحرير السياسات الاقتصادية، وثانيها التغيير التكنولوجي السريع، أما القوة الثالثة فجاءت كنتيجة للقوتين السابقتين وهي احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددات الجنسيات التي تتولى عمليات الاستثمار.

من هذا المنطلق تسعى الدول المضيفة إلى جذب المستثمر الأجنبي من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها، كمنح إعفاءات ضريبية وتخفيض معدلات الفائدة على بعض القروض، وإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل مختلف الصعوبات الإدارية والتسهيلات الائتمانية وتحويل الأرباح، بالإضافة إلى تقديم العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في القطاعات الصناعية والإلكترونية.

ولا يسعنا أن نذكر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعود على الدول المضيفة دون ذكر الدول النامية التي برزت إنجازاتها من خلال هذا الاستثمار الذي اعتبرته وسيلة بديلة لوسائل التمويل التقليدية التي تسببت في العديد من المشاكل كارتفاع المديونية وعجز ميزان المدفوعات ونسب البطالة...إلخ، فاستطاعت النهوض باقتصادها ودخول أسواق النامية والتجارب خير دليل كالتجربة التايلندية والبرازيلية... إلخ.

والجزائر من الدول النامية التي سعت منذ التسعينات إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والفخر بمزاياه، وبالرغم من ذلك يوجد عزوف واضح للشركات الأجنبية من الاستثمار إلى الجزائر باستثناء قطاع المحروقات.

في ظل الأهمية الكبيرة التي أصبحت مرتبطة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات، أصبح من الضروري تفعيل كل المتطلبات الداعمة وتحسين المناخ الاستثماري لهذه الدول، ومنه يمكن طرح الإشكالية المتعلقة بدراستنا بالشكل التالي:

– ما هي متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

ومن اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح جملة من الأسئلة الفرعية بالشكل التالي:

– ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي محددات المخاطر التي تحده؟

– إلى أي مدى يسعى المناخ الاستثماري لجذب الاستثماراتالأجنبية المباشرة؟

– ما هو واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما محله خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى بعض الفرضيات التي يمكن طرحها كما يلي:

– الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور.

– يعتبر المناخ الاستثماري مشجع على جذب الاستثماراتالأجنبية المباشرة.

– تعاني الجزائر من معوقات عدة تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

أهداف الدراسة:

– التعرف على واقع ومفهوم الاستثماراتالأجنبية المباشرة.

– التعرف على نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره بنوعيها.

– التعرف على متطلبات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

– معرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

– معرفة واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي تأتي أهمية دراسة هذا الاستثمار من أشكال ونظريات مفسرة لها والآثار المترتبة عنها.

– دراسة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثماراتالأجنبية المباشرة.

– تحليل العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والاستفادة من بعض التجارب.

– تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وخاصة خارج قطاع المحروقات.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام المناهج لتالية:

– المنهج الوصفي الذي يعتمد وصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف عليه وخصائصه والآثار الناتجة عنه.

– والمنهج التحليلي الذي يظهر في دراستنا لواقع تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية عامة وللجزائر خاصة.

– مجموعة من الإحصائيات واستعمال المنحنيات البيانية وتم الاعتماد على الكتب والمصادر والمراجع، كما تم استعمال الإحصائيات والتحليل في الدراسة الميدانية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

إطار الدراسة:

الإطار الزماني: من 2000–2018

الإطار المكاني: إن هذه الدراسة تخص دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي تسعى جاهدة إلى تحسين وتطوير مناخها الاستثماري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

بالرغم من أن موضوع الاستثماراتالأجنبية المباشرة تناولته الكثير من الدراسات لكنه يبقى غاية في الأهمية لأن غالبية الدول تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثماراتالأجنبية المباشرة.

– ينبع اختيارنا للموضوع باعتبار أن الجزائر بلد يسعى دائما لتغيير مناخه الاستثماري وتحسينه وتوفير التسهيلات لجذب أكثر قدر ممكن من الاستثماراتالأجنبية المباشرة باعتبارها مصدر هام للتمويل وتطوير اقطاع الاقتصادي وزيادة معدلات نموه.

– التعرف على متطلبات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

– معرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

– معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثماراتالأجنبية المباشرة منها:

– **دراسة عبد الكريم بعداش2008:** بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، واستعرض فيها الباحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مناخ وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واعتمد على تركيا وكوريا الجنوبية وماليزيا كأساس لمقارنة الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ونسبة مساهمته في التكوين الإحصائي لرأس مال ثابت.

-**دراسة كريمة قويدري:**الاستثمار الأجنبي المباشر والنموالاقتصادي في الجزائر، من خلال هذه الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي في الجزائر، اتضح أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النموالاقتصادي خلال الفترة 1991-2008، وعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي إلا أن تأثيره ايجابي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وأبرز ما يميز دراستنا هذه عن باقي الدراسات السابقة هوتناولها المعيقات القانونية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تدفقات الاستثماراتالأجنبية المباشرة بصفة عامة وخاصة خارج قطاع المحروقات خصوصا أن هذه الدراسة تغطي فترة زمنية حديثة 2009-2018 مر بها الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل، ولهذا فإن الوقوف على هذه الفترة يقدم إضافة جديدة يمكن أن تساعد متخذي القرار في هذا الشأن وكذلك الباحثين الزملاء في الجامعات.

تقسيمات الدراسة:

طبقا للإشكالية البحث ومن أجب الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها ومع الأخذ بعين الاعتبار بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيق المنهج الذي تم تحديده تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كالآتي:

- يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر. تمت معالجته من خلال 3 مباحث: الأول عموميات حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثالث فتكلمنا عن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره.

- الفصل الثاني: متطلبات المناخ الاستثماري المحفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الفصل تضمن أيضا ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار

المبحث الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

- الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليتضمن هوالآخر ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار التشريعي المؤطر لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية).

المبحث الثالث: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد

بعد تفاقم الأزمات المالية لأغلب دول العالم خاصة الدول النامية والتي سعت إلى تغيير مسارها الاقتصاديوتحريرالتجارة الخارجية من خلال البحث عن شراكة دولية اتجهت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كون الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية كخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتطوير المهارات الإدارية والتمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية.

هذا ما جعل الشركات الأجنبية تسعى لتجسيده بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات رغبة في اختراق الأسواق العالمية فشهدت الساحة العالمية صراعا وتنافسا قويا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف الاقتصاديات.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث:آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لذا فقد حظىباهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ولم يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تعريف واحد لذا سنتطرق إلى تعاريف عدة لهذا النمط من الاستثمار وذلك لزيادة الاهتمام به أكثر خاصة في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها للدول النامية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار والاستثمار الأجنبي

إن مصطلح الاستثماروالاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحين شائعين وكثيرا التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، السياسي، والبيئي، إلا أنه ليس بمصطلحات المتفق على مفهومهم الدقيق لذلك سيتم في هذا المصطلح تناول مفهوم الاستثماروالاستثمار الأجنبي.

أولا: تعريف الاستثمار

لقد تنوعت وتعددت التعاريف التي صيغت للاستثمار بتعدد الكتب والباحثين اختلاف وجهاتهم من اقتصادية إلى مالية إلى أخرى محاسبية حيث يظم كل تعريف مجموعة من العناصر التي قد لا ينطوي عليها تعريف آخر فنجد:

الاستثمار بالمعنى الاقتصادي يعني:"تكوين رأس مال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الأخرين "والاستثمار من الناحية الاقتصادية يمكن التعبير عنه من خلال الدخل y:حيث y:c+i معادلة التوازن الكبير لجون ماينردكينز ومنه فالاستثمار هو كل نفقة غير مخصصة".

ومن وجهة نظر المالية يعرف الاستثمار على أنه التعامل بأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية لأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل .

أما من وجهة نظر محاسبية فالاستثمار يعني: "أنه يوجد استهلاك الحين للمادة أو الخدمة والذي يتوافر لمدة زمنية يمكن تحديدها من قبل"[1].

[1]– طاهر حيدر حردان: **مبادئ الاستثمار**، الطبعة 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص14.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي

1-الاستثمار الأجنبي لغة:

الاستثمار في اللغة: "مأخوذمن الفعل ثمر (بفتحتين) والتاء والميم والراء أصل واحد وهوشيء يتولد عن شيء متجمعا...،يقال ثمر الرجل ماله:أحسن القيام عليه، ويقال في الدعاء: ثمر الله ماله أي نماه"[1]، وهذا المعنى مأخوذ من قوله تعالى "وكان له ثمر فقال لصاحبه وهويحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا"[2].

"ويقال مالا ثمر،مبارك فيه،وأثمر القوم كثر مالهم، والثمر بفتحتين يجمع على ثمار، وهوالحمل الذي تخرجه الشجرة سواء أكل أم لا، ومن هنا قيل لما نفع فيه ليس له ثمر"[3].

"ولما كانت السين في الفعل (استثمر) للطلب أصبح معنى الاستثمار في اللغة من خلال ما سبق طلب التنمية والزيادة، ولفظ الاستثمار لم يرد في كتب اللغة بمعناه الاقتصادي اذ عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه (استخدام الأموال في الإنتاج، أما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وأما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات"[4].

والاستثمار هو:"الانفاق في وجه من الوجوه لتحقيق ربح في المستقبل البعيد أوالقريب"[5].

أما الأجنبي لغة: "فهومن الفعل جنب،يقال جار جنب، الصاحب بالجنب وهوالذي يقرب منك فيكون إلى جانبك، والأجنبي والأجنب هوالذي لا ينقاد، وهوأيضا الغريب،يقال رجل جانب، وجنب أي غريب والجمع أجانب، وفي الغرباء، جمع جنب وهوالغريب "[6].

2.الاستثمار الأجنبي اصطلاحا:

تعددت التعريفات الفقهية والقانونية للاستثمار الأجنبي، اذ عرفه معهد القانون الدولي بأنه: "توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي، أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية "[7].

---

[1]- ابن منظور الإفريقي المصري أبي الفضل جمال الدين محرم بن مكرم، لسان العرب، ج2، الطبعة 3، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1986، ص127.

[2]- سورة الكهف، الآية (34).

[3]- أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دون طبعة، دار الكتب العلمية، 1978، ص25.

[4]- معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، دون طبعة، باب الثاء، منشورات دار المعارف، القاهرة، 1980.

[5]- اسماعيل بن حماد الجوهري، مختار الصحاح، ج1، الطبعة 1، دار الحضارة العربية، بيروت، 1974، ص161.

[6]- محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، ج2، دون طبعة، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1966، ص186.

[7]- حمد السيد عرفة، ضمانات الاستثمار الأجنبي وحوافزه في القانون المصري، بحث مقدم إلى مؤتمر (قواعد الاستثمار)التاسع، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص10.

وقدمت اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي تعريفا للاستثمار الأجنبي، بأنه: "تحركات رؤوس الأموال في البلد المستثمر نحوالبلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"[1].

وعرف الاستثمار الأجنبي أيضا،بأنه "قيام المستثمر الأجنبي بنفسه وبأمواله بنشاط في بلد آخر، وغالبا مايكون شخصا معنويا ينشأ في شكل فرع لشخص معنوي، أو في صورة الاشتراك في مؤسسة محلية أو أجنبية موجودة من قبل عامة أو خاصة، أو في صورة الاشتراك مع الدولة في مشروع مشترك بينهما"[2].

أو هو"ممارسة أحد المشروعات الأجنبية لنشاط اقتصادي في دولة من الدول متمثلا في إنشاء وحدات إنتاجية أو تسويقية أو خدمية تقوم على استغلال تكنولوجيا معينة "[3].

المطلب الثاني:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات وكذا الاقتصاد الوطني ولتحديد مفهومه نستعين ببعض وجهات النظر المختلفة في تعريفه.

أو لا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE)

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لاتلقى اتفاقا سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين،وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعارف،أو الأول مجموعة تعريف المؤسسات المالية الدولية والثانية مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه.

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية:

أ- تعريف صندوق النقد الدولي(FMI)* ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD):

يعرف صندوق النقد الدولي (Fmi) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Oecd) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:"نوع من الاستثمارات الدولية، وهويعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمنع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[4]

---

[1]- أحمد هليل الشمري، **معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، الطبعة 1، دار الأيام، الأردن، 2018، ص20.

[2]- حازم حسن جمعة، **المشروعات الدولية العامة وقواعد حمايتها في القانون الدولي الخاص**، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر،2000، ص169.

[3]- أنس السيد عطية، **الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والمشروعات التابعة لها**، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ص، 1996، ص134.

[4]- OECD(1999):**Thirdedition of the detailed benchmark of foreign direct investment**, paris, p07.

– صندوق النقد الدولي FMI : هووكالة متخصصة في منظومة بروتنوودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 189بلد.

– منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةالاقتصادية OECD: هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى انعاش التبادلات التجارية، تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديموقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

ب– تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

تعرف Unctadالاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:"الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة المدى تعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي،أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي وفقا للأونكتاد ملكية أسهم، رأس المال، الأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركة التابعة في القطر المستقبل وهي الاستثمارات التي تقضي سيطرة الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج"[1].

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: يعرف باسم أونكتاد نسبة لاختصاره Unctad وهو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

ج. تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

تعرفه(Omc) على أنه:" ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها"[2].

– المنظمة العالمية للتجارة Omc: هي منظمة عالمية مقرها جنيف في سويسرا ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بحرية بين دول الأعضاء أنشئت سنة 1995.

د–تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20أو ت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،الاستثمار الأجنبي على أنه:

[1]– علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد31، 2004، ص4.

[2]– بلال بوجمعة: **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007، ص19.

– "اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج،أو إعادة تأهيل أو إعادة الهيكلة"[1].

– "المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية"[2].

– "استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية"[3].

وتتفق هذه الهيئات على النقاط التالية:

– نسبة 10 ٪كنسبة محددة لامتلاك القدرة على ابداء الرأي والتصويب أثناء إدارة المؤسسة؛

– امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى؛

– التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– سلطة القرار الفعلية تحد بها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير حسب أهدافها.

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظربعض الاقتصاديين:

يعرف عبد السلام أبوقحف:فيعني الاستثمار الأجنبي المباشر عنده: "السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[4].

كما يعرف هاري جونسون: "إن المحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من تحويل حجم معين من رأس المال...الخ"[5].

– هاري جونسون: هوعالم اقتصادي من كندا توفي في جونيف عن عمر يناهز 54 عام.

ويعرفه "فرنسوا« francoischenais »كسني: "يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10 ٪ فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على إن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسيير المؤسسة"[6].

---

[1]– المادة 2 من الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أو ت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– عبد السلام أبو قحف: **اقتصادياتالأعمال والاستثمار الدولي**، دون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 2001، ص481.

[5]– الدكتور عبد السلام أبو قحف: أستاذ جامعي في كلية إدارة الأعمال في جامعة بيروت العربية (عضو هيئة التدريس الجامعية).

[6]–eliasgamage(**cheire de l investissement direct etranger**) p,55.

[6]–فريد بيالة: **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والسياسية**، دون طبعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص19.

– فرنسوا كسني: هواقتصادي فرنسي وطبيب في المدرسة الفيزوقراطية، يعرف بنشره "الجدول الاقتصادي " عام 1758 الذي وفر الأساس للأفكار الفيزيوقراطية.

من خلال ماتقدممن تعاريف للاستثمار الأجنبي يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هوكافة المشاريع التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكوا ملكية كلية أو جزئية، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي حصة تساوي أو تفوق 10 ٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للشركة المحلية، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حق اتخاد القرار، بهدف تحقيق منافع على المدى البعيد لكل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

في ضوء المفهوم السابق للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة تبرز أهمية هذا الأخير ودوره في التنمية الاقتصادية وتحقيق أهمية بالغة لجميع الدول خاصة الدول النامية وذلك من خلال:

– "امداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال،التكنولوجيا،المهارات الإدارية،كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا"[1]؛

– المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحدمن مشكلة البطالة؛

– رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية والأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهوما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

– انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعدد الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى،أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية،كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

– تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

[1]–mamualrayarin and ricardomayer,foreigninvestment in developingcountnes .docs itgroned in donesticinvestment ?unctad .o s g d p.no.146.200.p.1.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

في الواقع لايوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وللطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

ومن أشكال الاستثمار التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات:

أو لا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض:

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمارالأجنبي استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1.الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:"تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحوالاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة من مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى"[1].

2.الاستثمار الباحث عن الأسواق:إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات،" كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمارلايؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة،حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النموفي الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار"[2].

3.الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها من الدول النامية"ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج"[3].

"ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية"[4].

---

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، العدد 83،ديسمبر2005، ص3.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه، ص11.

[4]– صالح مفتاح، دلال بن سمية: **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية . 2008.

4.الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية،"كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية"[1].

إضافة إلى الاستثمارات التالية:

5.وكلاء التوزيع:"حيث تقوم الشركات الدولية بوضع وكلاء لها في العديد من الدول بهدف توزيع منتجاتها على أساس بضاعة آمنة مقابلة عمولة وينتشر هذا النوع من الاستثمار في قطاع السيارات، الآلات الثقيلة"[2].

6.الاستثمار في الفروعأو مايسمى بحق الامتياز: الاستثمار في الفروع يعني: "أن تقوم الشركات العملاقة والناجحة بيع خبراتها المتكاملة في أحد أنشطة الدولة المضيفة مقابلة عمولة أو رسم إضافة إلى نسبة سنوية من الأرباح الصافية، وذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري والعلامة التجارية ومواصفات المنتج ومثال ذلك سلسلة المطاعم العالمية وهذا النوع من الاستثمار لا يعد استثمارا مباشرا بقدر ماهوبيع لتكنولوجيا محددة أو معرفة محتكرة"[3].

7.الاستثمار في عملية تسليم المفتاح: ويقصد بهذا النوع من الاستثمار الأجنبي "انتهاء دور المستثمر الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله للبلد المضيف ومن الأمثلة عن ذلك مشاريع إنشاء المصانع والفنادق ...الخ"[4].

8.عقود الإدارة: تعدعقود الإدارة أحد أشكالالاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الأسلوب الجديد في الإدارة ونجدها خاصة في مجال الفنادق،السياحة، وشركات الطيران وما يتميزبه هذا النوع من الاستثمار وبتحويله لمبالغ هامة إلى الخارج عن طريق الأجور.

9.الاستثمار في الإنتاج الدولي: ويقصد بالإنتاج الدولي "عمليات الإنتاج والتجميع التي تتم في دولة ما لصالح دولة أخرى ويلجأ لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي بدافع الاستفادة من المزايا النسبية في الدولة المضيفة مثل انخفاض أسعار المواد الخام والأجور أو القرب من أسواق التصدير، أو وفرة العمالة الماهرةومثال ذلك إنتاج بعض المنتجات ذات العلامة التجارية المشهورة في الدولة المضيفة ثم إعادة تسويقها عالميا كإنتاج العطور الفرنسية في المغرب العربي"[5].

ولعل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الشكلين التاليين:

---

[1]– صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]– نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**،ط1، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة العامرية، 2006، ص67.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

[5]–نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سبق ذكره، ص،67.

1.الاستثمار المشترك: يعرف بأنه:"أحد مشروعات الأعمال يمتلكه أو يشارك فيه طوفان" أو شخصيات معنويتان" أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيم بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط انتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا"[1].

2.الاستثمارات الأجنبية متعددة الجنسيات "الشركات المتعددة الجنسيات":

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحوأقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناتج بالأساس عن اختلاف وجهات النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها[2].

فتعرف كذلك بالشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما، وتعني وجود شركة ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيه الدولة الأم فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى ويكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني عن الشركة الأم المنشئة لها، حيث تخضع الشركة الوليدة لنظام القانوني السائدة في الدولة المضيفة وتكسب جنسيتها لكن يبقى الولاءالاقتصادي لشركة الأم التي تباشر عليها الرقابة وسيطرة وتوجيه، وهذه وتلك يكونان معا كيانا اقتصاديا واحدا، وإن لم تتحقق له وحدة الكيان القانوني.

المطلب الرابع :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم العوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة،تعتبر هذه الأخيرة بأنها خارج عن نطاق سيطرة الدول المضيفة.

الفرع الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي :

يشير مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في العالم 1998 إلى أنه:"ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم،كما أكد على أنها من صيغ الانسان فهي أصول مختلفة وملكية تلك النوعية[3]من الأصول هوأساس قدرة الشركة المنافسة في العالم المفتوح وتشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري بتلك المبنية على أساس الوضع الداخل لشركة متعددة الشركات من حيث مدى امكانيات المتوفرة

[1]–نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سبق ذكره، ص68 .

[2]–المرجع نفسه،ص69.

[3]–رضا عبد السلام: **الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دون طبعة، جامعة المنصورة، مصر، 1001، ص 121.

لديها وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلف بدراسة امكانية الاستثمار في الخارج تحديد الوصول إليه ومتابعته"[1].

يمكن القولأن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة لدولة النامية أو الدول المتقدمة أهمها مايلي:

أو لا: معدل العائد على الاستثمار:

يعتبر"أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن القاعدة العامة في أن المستثمر الأجنبي لا يتجه الا الاستثمار في الخارج الا بعد توقع العائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير تجارية مع أخد المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثماروالقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاد قرار الاستثمار في دولة معينة"[2].

وتشير الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العائد المتقلبة تكون أكثر عرضة إلى لتأجيل ونخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في عين الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية.

ثانيا: سعر الفائدة:

"لقد أو ضحLoupi سنة(1999) في دراسة حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية"[3].

ثالثا:تكاليف الإنتاج

"يمثل انخفاض تكاليف الانتاج عامل جذب المستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر حيث تستطيع من خلال انتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصادياتالحجم وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج"[4].

"أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بهاKarring سنة (1995) على شركة دولية أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، وهذا أوائل التسعينات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم "[5].

---

[1]–محمد بسوني: **دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة81،986.

[2]–عبد المطلب عبد المجيد: **مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر**، المجلة المصرية لتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر 1998، ص17.

[3]–mohamed al ERIAN and mohamed ELGAMEL , **Attractingforeign Direct Investment To Arab Countries**»,getting right ,economiresearch forum, workingpaper.n 9718.egypt.suly.

[4]– جمال محمود عطية عبيد: **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي المصري**، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، 2002، ص54.

[5]– رضا عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص120.

ويتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

رابعا:التكنولوجيا

"يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطور،إذ يلاحظ إن هناك6دول تتسم شركاتها بالتكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة:الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، سويسرا، هولاندا، هذه التكنولوجيا تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق "[1].

تشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في "هيكلة الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواءبالإضافة إلى ذلك فإن القدرة التفاوضية والسلطة السياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على انتاج المفوضات وبشروط مناسبة مع حكومات الدول المضيفة،مقارنة بنظيرتها في السوق المحلي، هذا مايؤدي إلى امتلاك تلك الشركات للمواد النادرة والمتكتلة فرأس المال وتكنولوجيا من جهة ومن جهة أخرى إلى النفود السياسي الذي تملكه والمستمد من حكومة دولة الأم من خلال ما تقدمه من قروض إعانات لدولة المضيفة "[2].

خامسا:التسويق

يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة "إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها حيث تمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تميز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها"[3].

كما تلجأ الشركات إلى تأجيل استثماراتها في البلدان النامية إلى غاية انخفاض درجة الخطر في السوق المحلي.

الفرع الثاني:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الأم

ساهم الكثير من الباحثين من خلال دراساتهم التطبيقية في معرفة وشرح العوامل التي تؤدي إلى دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدولة الأم نحوالخارج، حيث توصل كوتلين (1995) أن هناك عوامل دفع تتعلق بالدولة الأم للشركة المستثمرة.

وتتمثل هذه المحددات في:

[1]– جمال محمود عطية عبيد: مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]– المرجع نفسه، ص53.

[3]– المرجع نفسه: ص55.

1.ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم:تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الأصلية بشكل يؤثرعلى أرباحها ونموها إلى الاستثمار في الخارج، وهذا حتى تنخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الأخرى في الدولة الأم.

2. تراجع معدلات النموالاقتصاديوالركودالاقتصادي في الدولة الأم: إن انخفاض معدلات النموالاقتصادي وحالة الركود في الدولة الأم تعتبر عوامل دافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولها الأصلية،وذلك بحثا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائدمرتفعةمدفوعة بمعدلات النمو، وما يرافقها من حالة الرواج الاقتصادي الشيء الذي يرفع إمكانية الطلب على منتجاتها.

3.الارتفاع النسبي لتكاليف الانتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاستثمار في الخارج عندما تكون تكلفة الانتاج منخفضة بالمقارنة مع الدولة الأم، وهومايفسرالاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

4. ارتفاع اسعار العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملات الأجنبية: يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها، وهوما يدفعها إلى الاستثمار في الخارج من أجل تخفيض كلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم.

5. وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمارات: "تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار في الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الأم لهذه الاستثمارات، وتتضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الافتراضوالتجارة الخارجية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متميزة"[1].

6. الدافع السياسي:"تقوم الدولة الأم للمستثمر الأجنبي بتشجيع انتقالالاستثمارات الأجنبية نحوبعض الدول الأخرى بدافع المساعدة باعتبارها دولة حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهوالملاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول"[2].

الفرع الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة.

تحتوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطبيقها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل أهميتها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول

[1]– رضا عبد السلام: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر المكتبة العصرية، الطبعة1، مصر، 2007، ص102.

[2]– مفتاح صالح، بن سمية دلال: **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية المجلة العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43–44، القاهرة، 2008، ص109.

المضيفة بالإضافة إلى التشريعيات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية ...إلخ.

وسنحاول أن نتناول فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

أو لا: المحددات الاقتصادية:

يمكن القول أن المحددات الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة لما لها من تأثيرات على المشروع، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

1. حجم السوق واحتمالات النمو: تعتبر الأسواق الكبرى عامل مهم لجدب المستثمرين "نظرا لحجم الفرص في تموين تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات ومن الأمثلة على ذلك نجد أن الصين، الهند، البرازيل، نيجيريا من البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظرا لحجم السكان، وفي هذا الصدد نشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين فالدول التي يتمتع فيها الأفراد بدخل مرتفع تكون أكثر جاذبية الاستثماروكذلك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع استراتيجية مثل مجاورتها للأسواق الكبيرة، أو الدول التي تقيم علاقات جهوية وإقليمية من أجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعا مهما للاستثمار الأجنبي"[1]. وإلى جانب ذلك" يعتبر نشاط القطاع الخاص في عمليات الإمداد والتوزيع مع الشركات الأجنبية عاملا مهما لقياس نشاط السوق بل كلما توسعت عمليات الإمداد والتوزيع بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية قويت قدرات هذه الأخيرة على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة من وجود تنافس شركات أجنبية "[2].

ومن هذه الناحية تكون لسياسات المتبعة في نشاط السوق المحلية أهمية خاصة في قرار شركات بإقامة أنشطتها في بلد بالذات في المحل الأول.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل النموالناتج المحلي كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص تقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لاتساع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نموفي هذه المعدلات.

2. درجة الانفتاحالاقتصادي: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصادياتالمفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية

[1]– زايري بقاسم: **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003–2004، ص04.

[2]– نادما ملامبالي وآخرون: **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**، مجلة التمويل والتنمية، مارس1999، ص36.

في توجيهها وعدم وجود أي اختلالات في الأسواق بمعنى أنه كلما كان درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرا كلما كان الاقتصاد الوطني مليء بالاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي ودرجة تركز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية والغير التعريفية.

وبتطبيق معيار الصادرات والواردات والواردات على الناتج المحلي لمعرفة مدى التحرر الاقتصادي لكل من دولة ومجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغربي العربي خلال فترة 2000-2005 يتضح بأن الأول أكثر انفتاحا على العالم الخارجي من الثاني إذ تراوحت درجة الانفتاح للمجموعة الأولى ما بين 64.5و84.5 ٪ في حين تراوحت درجة الانفتاح للمجموعة الثانية مابين 44.5 و58 ٪ وبذلك يتضح أن مجموعة الدول مجلس التعاون الخليجي أكثر انفتاحا وتحرر من الناحية التجارية على العالم الخارجي في حين اتضح عدم وجود خطوات حقيقية نحوتحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي[1]. أما فيما يتعلق بقياس أثر درجة الانفتاحالاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المجموعتين فيتضح من خلال تتبع تدفقات هذا الاستثمار خلال فترة 2000-2005 زيادة تدفقاته بقدر أكبر في دول المجلس التعاون الخليجي من دول اتحاد المغرب حيث بلغ متوسط تدفقات فالأولى حوالي 33508 مليار دولار خلال الفترة المذكورة مقابل 1267 مليون دولار"[2].

3.سياسات اقتصادياتكلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بالاستقراروالثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار إلا أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية وتقليل العجز التجاري[3].

ويعتبر تطبيق برنامج الخوصصة جزءا متتما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية فهوعنصر مؤثر على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين إلى السوق والمشاركة في الاقتصاد، وبإزالة العقبات على الاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسة التي تملكها الدولة ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعينة أصبحت ترحب بالاستثمارات خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخوصصة.

---

[1]- محمد يحي: **دور التكتلات الإقليمية العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 2006، ص35.

[2]-unctad.worldinvestment robert 2006,p210-211.

[3]-أميرة حسب الله محمد: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، 2004-2005، ص26.

4.الناتج المحلي الإجمالي:يمثل معدل النموفي النتاج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري لذلك على اعتبار أن معدل النموالناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ويعكس مدى استغلال عناصر الإنتاج ودرجة النموفي الاقتصاد الوطني ويستخدم لتعبير عن حجم السوق المحلي لدولة إذ أن النموالسريع لناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة فإنها ستطلب استثمار من خلال عرض شروط تفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد أثبتت دراسة عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنموالاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إن النموالناتج المحلي الإجمالي يلعب دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

5.**سعر الصرف:** إن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي تبقى نقطة غامضة انطلاقا من النظرية الاقتصادية فالآثار قد تختلف سواء في حالة ارتفاع أسعار الصرف أو حالة انخفاض أسعار الصرف أو الصرف الحقيقي ان يؤثر على المستوى الاستثمارات الأجنبية، سواء من خلال إعاقة وكبح هذا الأخير يؤدي التقلب السريع لسعر الصرف إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن التقلب في سعر الصرف إلى عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن التقلب في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتها فالقيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع الحجم،والخلاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مباشر سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح فقدأو ضحت دراسة (Ajeanneret k2006) إن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر بنوع من الاستقرار والطمأنينة .

6. التضخم: يعتبر التضخم من المؤشرات غياب الاستقرارالاقتصادي أو يؤدي ارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية، ومايتبع ذلك من تأثيرات مباشر على سياسات تشويه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستثمارات المنتجة.

وقد أو ضحت العديد من الدراسات أن ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يلعب دورا سلبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة تغطي الشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي وإلى زيادة التكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار،ممايؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار، مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، ومن الدراسات التي تبين الدور السلبي لمعدلات التضخم المرتفعة في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة(Hara&Razafinahela2003)[1].

[1]– زغبة طلال: **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة مسيلة، 2005، ص81–84.

ثانيا محددات البيئة والمؤسسة :

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دور فعال على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث كل ما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الإيجابية والمساعدة الاستثمارالأجنبي كلما كان ذلك جاديا له والعكس صحيح أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة إجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

"وفي نفس الوقت كلما تميزه الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح أما عن المنضمين فكلما توافرت عدد كاف من المنضمين الأكفاء كلما أدى إلى جذب الاستثمار أما فيما يتعلق بنظم المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحت البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة بالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار العكس صحيح "[1].

ثالثا: محددات أخرى

"إن العوامل الهامة المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هووجود إطار تشريعي وتنظيمي بحكم أنشطة ولنجاح ذلك يجب توفر عدة مقومات "[2].

1.توحيد قوانين الاستثماروجعلها تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات الأخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.

2.توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أخطار معينة مثل الأمن حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية تحول رأس المال وخروجه وأهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

3.توفير سلطة قضائية قادرة على تطبيق القوانين وإبرام العقود بدون بيروقراطية وحل النزاعات التي تنشئ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما كانت هناك تشريعات خاصة أيضا على مستوى العديد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي مجموعة الكاريبي منظمة التبادل الحر لأمريكا الشمالية وبالمقابل فقد عرفت إجراءات قبول الاستثمارات في السنوات الأخيرة نوعا من المرونة في العديد الدول وكان ذلك بهدف إزالة قيود الاستثمار مثل حظر ممارسة النشاط الاستثماري في بعض القطاعات وكذا تخفيف أو إلغاء بعض الشروط مثل نسب المساهمة معايير

[1]– سامية عمار: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري**، مجلة مصر المعاصرة، العدد453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1993.

[2]– أميرة حسب الله محمد: مرجع سابق ذكره، ص37.

الإنجاز، حجم الصادرات من المنتج، استعمال المكون المحلي، نقل التكنولوجيا، مستوى العمالة، كما منحت بعض الدول للاستثمارات الأجنبية نفس معاملة الاستثمارات الوطنية مع نفس الحقوق والامتيازات.

وضمن الإطار القانوني والتنظيمي تعتبر حقوق الملكية قضية مهمة، يعتبر الاستثمار الأجنبي حساس اتجاه المخاطر القانونية التي يمكن أن تنجم عن ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية، علما أن رأسمال المشروع الاستثماري يتألف في غالب الأحيان من براءات الاختراع، النماذج الصناعية، العلامات التجارية وغيرها. ومن الشروط الأولية لجدب ونجاح الاستثمارات الأجنبية أن يتم تأمين الإطار القانوني اللازم لها، وهذا الإطار يشمل قوانين الملكية الفكرية والصناعية التي تشكل جزءا كبيرا من الاستثمارات، وينذر وجود مشروع استثماري لايتضمن حد أدنى من العناصر التكنولوجيا، وخاصة مشاريع الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد دفع الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من الاقتصاديين إلى وضع نظريات تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الاهتمام وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات.

المطلب الأول: النظرية التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

ومن أهم هذه النظريات:

إسهامات بالبجا: يمكن الإشارة إلى نقاط أهمه:

– لقد أشار إلى تدخله بأن الدول النامية هي المصدر الرئيسي والأول للمواد الأولية وجعلها تحت استخدام الدول المتقدمة.

– انخفاض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة.

– اعتبار أن فرص الاستثمار متعددة مع حجم الإنتاج والتسويق تمثل أسواق ذومردودية.

– اشتراك المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثماراحتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة.

– مع تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة نظيره الوطني أو المحلي في المشروع [1].

إسهامات فرانك:

يرى فرانك بأن أهم عنصر أو ركن في العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي هو الاستغلال الأمثل ووضع المشاريع في مجالات الصناعة الاستراتيجية والتي تدير السوق وتحكم الاقتصاد المحلي ومثل هذه الصناعات لا تساعد على خلق علاقة تكامل بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف. فإنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق أو فرض أنماط جديدة للتنمية من شأنها ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة والاعتماد الأولى على الأخيرة. مثلا: أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من

[1]– عبد السلام أبو قحف: **اقتصادياتالاستثمار الدولي**، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية، 1992، ص 220.

أسعار السلع المصنوعة والمستوردة .فيضطر بالدول الغنية زيادة في معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخامة والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

يمكن تلخيص أهم وأبرز التفسيرات حسب رأي الدكتور "عبد السلام أبوقحف" كما يلي :

- عدم إمكانية اعتبار الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هوالسعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.
- قيام الاستثمار الأجنبي باستغلال الصناعات الاستراتيجية والاستحواذ الكامل على للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج .
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على إدارة المشاريع الاستثماريةورغبتها بتحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

لجوء الشركات المستثمرة إلى تخصيص 50 ٪بمشاركتها أو امتلاكها للمشروع راجع إلى التخوف من مصادرة الملكية أو خطر التأميم في بعض الدول النامية والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن قيام النظرية الحديثة أساسا جاء معارضا للمدرسة الكلاسيكية بشأن جدول الاستثمارات الأجنبية (بصفة خاصة المباشرة منها) لدفع عجلة التنمية، فعلى عكس النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (دول مضيفة والشركات المستثمرة) ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

إسهامات كار:

لقد أسس اعتقاده على الاشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"كيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة ويمكن تلخيص بعض المنافع المتبادلة بين الطرفين في الشكل التالي:

شكل (1) منافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

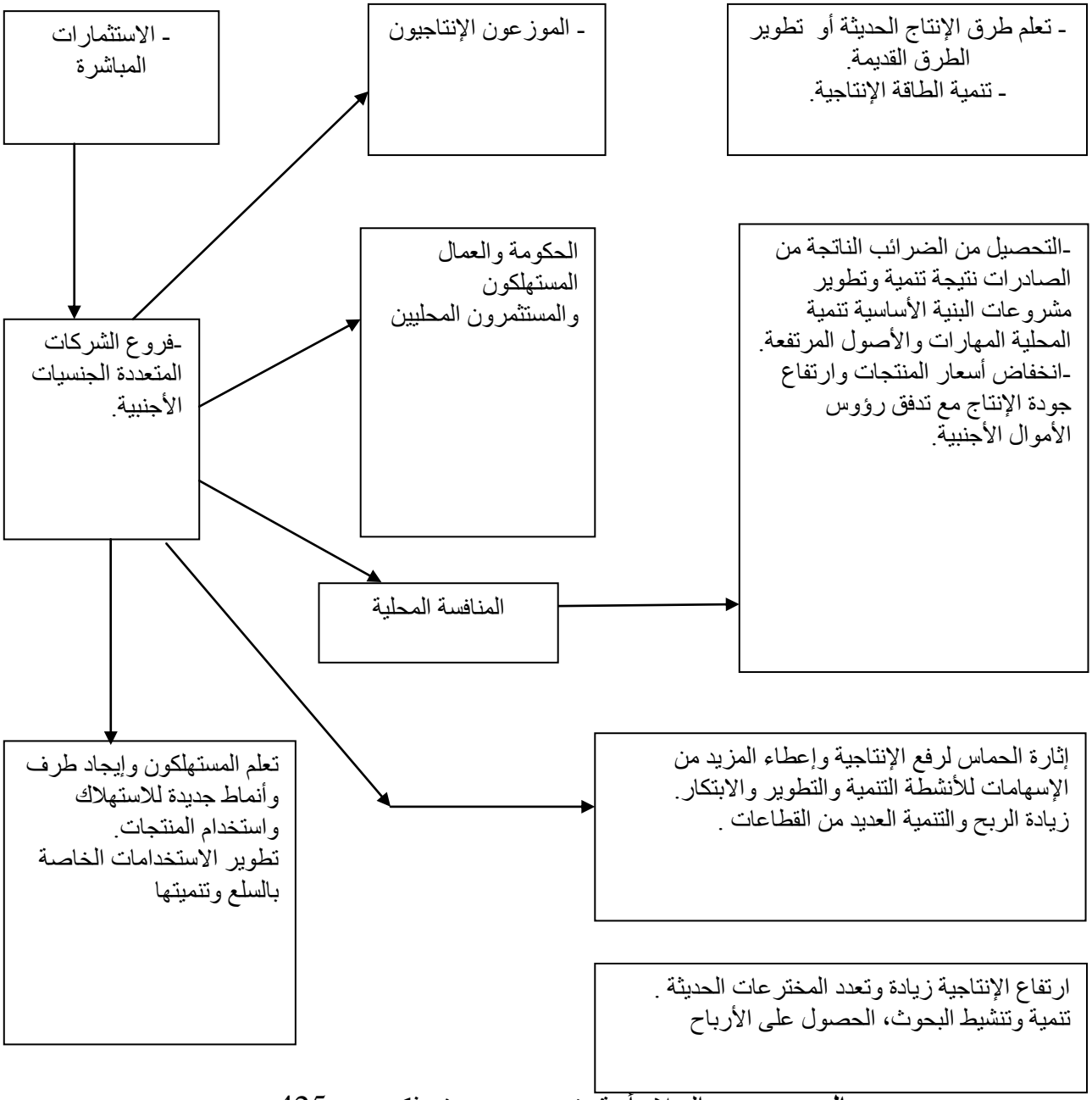

المصدر: عبد السلام أبوقحف، مرجع سبق ذكره، ص425

- **إسهامات استويفر:**

يرى أن "الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع رأسمال في الدول المضيفة من خلال زيادة عدد المشاريع الإنتاجية وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل الخدمات (مساكن، مستشفيات) تعبيد

الطرقات وإنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية مما يؤدي إلى رفع معدلات الناتج القومي خلق فرص العمالة، تنمية موارد بشرية واستغلالها الجيد"[1].

-تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال .

التعليق على وجهة نظر المدرسة الحديثة :

من أهم النقاط التي جاءت بها جل النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأهمية من توظيف المهارات في التنمية الاستثمارات ومع ذلك الأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية والسلبية التي لايمكن تجاهلها ونستنتج ما يلي :

1. لا نستطيع الحكم بأن دولة متطورة جاءت نتيجة وجود الاستثمارات الأجنبية وأنها متخلفة بعدم وجودها .
2. توفير مجموعة من الإجراءات التي تسمح باستقطاب رؤوس الأموال وجعل الاستثمار الأجنبي ملائم مع المناخ السائد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين العلاقات السياسية الخارجية كما لا يمكن تجاهل بالنتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمارالأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية .

طرح بعض الحقائق المؤيدة لما ذكرناه سابقا :

- الدور الذي تلعبه الامتيازات والإعفاءات الضريبية من طرف الحكومات في جذب المزيد من الاستثمار ويتجلى ذلك في المنح الملكية المطلقة للمشروع الاستثماري.
- زيادة النموفي معدل الحصص تصدير السلع الصناعية للدول مثل "تايوان" و"البرازيل" "هونغ كونغ"،"تايلاند"،"ماليزيا"...
- "زيادة التدفق للرأسمال الأجنبي للدول النامية حيث بلغ مقدار التدفع عام 1981 حوالي 14699 مليون دولار مقارنة بعام 1971 حيث بلغ 3309 مليون دولار أي بزيادة قدرها 442 ٪ مع استمرار عملية الاستقطاب في البلدان النامية"[2].

المطلب الثالث:مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محاولة تحديد تاريخ بدء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أمر لا يمكن تحديده بدقة، ولكن يمكن القول أن الزخم الفعلي لتدفق هذه الاستثمارات يعود إلى قيام الثورة الصناعية في بداية القرن 19،حيث سيتم تقسيم مراحل تطوره إلى أربعة مراحل كالآتي :

[1]-عبد السلام أبو قحف: مرجع سابق ذكره، ص235.

[2]- المرجع نفسه، ص434.

المرحة الأولى: 1800إلى 1914.

المرحلة الثانية: 1914إلى 1945.

المرحلة الثالثة:1946 إلى 2006.

المرحلة الرابعة: 2007إلى الوقت الحاضر.

أو لا: العصر الذهبي للاستثمار الخاص:(1800-1914):

يمتاز الاستثمار الذي كان يزاول قبل سنة1914 بأنه "كان يجري في عالم يؤمن بالحرية الكاملة في التبادل ودون حدود فاصلة، حيث ازدهرت الاستثمارات الأجنبية بشقيها لتبلغ ذروتها، ويرجع الفضل في ذلك لقيام الثورة الصناعية، ومن خلال ذلك برزت خصائص للاستثمار الدولي في هذه الفترة"[1].

1. كاد يكون الاستثمار الأوروبي المنشأ،وعلى رأسه بريطانيا في مقدمة البلدان المصدرة للاستثمارات حيث تفردت بمهمة الاستثمار في الخارج حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا إلى غاية 1860م، هذه الوضعية كانت تعكس الحالة الممتازة التي تعيشها بريطانيا وتفوقها على الدول الأخرى، وبعد النصف الثاني من القرن 18، انظمت باقي الدول الأوروبية لركب بريطانيا، وكانت أو ل الدول فرنسا، وبعد1870م التحقت ألمانيا ببريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية، وأخيرا بعيدا عن القارة الأوروبية انظمت دول بلجيكا، هولندا، سويسرا حيث قامت باستثمار أموالها بنفسها في الخارج.

ورغم أنها كانت مدينة حتى عام 1913م شرعت و.م.أ في توظيف أموالها من خلال إنشاء المصانع في كل من كندا والمكسيك وكوبا وحتى في أو ربا نفسها ولكن ذلك كان بشكل ثانوي ليس إلا وهوما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1914، نسب مئوية (25) :

البلدان المستثمرة	المبلغ	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانيا، و.م.أ،أمريكا اللاتينية، أو روبا.
فرنسا	5.8	19.3	روسيا، الإمبراطورية الفرنسية.
ألمانيا	6	13.7	أروبا الوسطى، أمريكااللاتينية، أمريكا الشمالية.
و.م.أ	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.

[1]- سعيدي يحي: **الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص83-84.

دول مختلفة منها	7.5	17.3	
بلجيكا	2	–	الكونغو، أو روباالغربية، روسيا.
هولندا	2	–	أو روبا.
سويسرا	1.5	–	أو روبا.
المجموع	44	٪100	–

المصدر:سعيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص85.

ويبين الجدول السابق الترتيب الذي كانت تحتله القوى الأوروبية على الساحة الاقتصادية العالمية بمعناها الواسع رغم أن الأنشطة الاستثمارية كانت تتم معظمها من وإلى الدول الأوروبية نفسها إلا في حالات قليلة أين كانت تتخلل هذه الأنشطة المتركزة في أو روبا عمليات دخول أو خروج استثمارات نحوالقارة الأمريكية، كما يلاحظ غياب شبه كلي للقارة الآسياوية والإفريقية كطرف في العمليات الاستثمارية في هذه الفترة سواء لمصدر أو كوجهة لهذه الاستثمارات، وهذا نظرا للأوضاع السياسية الخاصة التي كانت تعيشها هاتين القارتين والمتمثلة في القوى الاستعمارية المحتلة لمعظم الدول في تلك الفترة، واحتلت بريطانيا وفرنسا زيادة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو غير المباشر نظرا للإمكانيات المالية التي كانت تتوفر عليها، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الذي كانت تعرفه مقارنة بالدول الأخرى، وتليها ألمانيا في المرتبة الثالثة.

2. "انصبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة في قطاعات المواد الأولية (المعادن والزراعة) بنسبة 10.3 ٪ من مجموع الاستثماراتبالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية ب 40.6 ٪ من أجل استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات من الدول النامية والتي تحتاجها دول أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا العظمى لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة،وأخيرا التجارة والصناعة ب 5.5 ٪، والملاحظ أن توجه الاستثمار كان يتبع البلاد التي تتدفق إليها أفواج المهاجرين الأوروبيين "وم أ"،كندا، استراليا، نيوزلندا، جنوب افريقيا والبرازيل، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وافريقيا إلى نسب ضئيلة لم تتجاوز 6.8 ٪"[1] حيث أدى هذا التلاقي إلى الاستحواذ على مساحات جديدة من الأراضي وهوأهم مايميز هذه الحقبة.

ثانيا: فترة مابين الحربين "انحطاط أوروبا "1914-1945":

"سنة 1914 كان الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت بريطانيا المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها و.م.أ وألمانيا"[2].

[1]-سعيدي يحي: مرجع سبق ذكره، ص86.

[2]-حسان خضر: **الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص04.

- **الشكل رقم (2):** توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشر في الخارج بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية

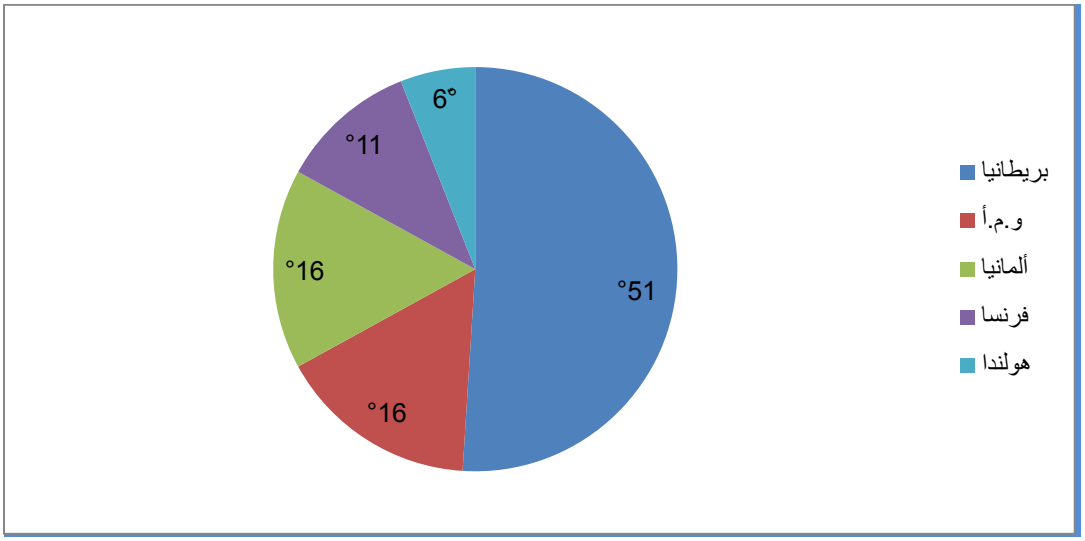

Source :JEAN LousMuchieli, (2005), Relations EconomiquesInternationles, 4éme edition, Hachette Supérieure, Paris,P30.

أما الفترة مابين«1914-1945 » تقلصتالاستثمارات بين الدول الأوروبية، وبالتاليانقلبت الأدوار حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأول لها، فالديون التي أثقلت الدول الأوروبية أعاقت عملية العودة إلى التوازن الذي كان سائدا قبل 1914 "[1].

فقد تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بسبب:

- ظروف الحرب العالمية والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الاقتراض.
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة.

وفيما يخص الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها الدول المعروفة حاليا، باسم البلدان النامية،فكانت دائما في ارتفاع مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستضيفة لهذه الاستثمارات. أما اليابان فقد انعزل عن باقي العالم،وشكلت منطقة تجمع أسياوي يضم بعض البلدان الآسياوية مثل كوريا الجنوبية لتضاعف بداخلها تحويلات رؤوس الأموال حتى تضمن تزويدها بالمواد المنجميةوالطاقوية.

[1]–سعدي يحي: مرجع سبق ذكره، ص88.

ثالثا:مرحلة انتعاشالاستثمار العالمي(1946-2006) :

تميزت هذه المرحلة "بتحول الدول الصناعية إلى دول استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر، كما ظهرت هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، وفي هذه المرحلة برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر،خلال الخمسينات والتسعينات، اتبعت معظم الدول النامية استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية،وكان في شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة اقتصرت أنداك في شكل هدايا ومنح قروض"[1]،"ومن المهم هنا الإشارة إلى أن58 ٪من الإجمالي وبنسبة 370 ٪الاستثمار الأجنبي قد تفاوتت نسب توزيعه بين الدول حيث حضت الدول المتقدمة"[2].

كما تغير هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"والذي يظهر بوضوح في قيام بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات، خاصة من إقليم آسيا والمحيط الهادي،حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوافدة إليه أعلى مستوى لها والذي قدر بحوالي 143.8 مليار دولار في عام 2000 مقارنة ب 37.9 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (1989-1994) كما حدثت أكبر زيادة في هذه التدفقات في شرق آسيا، حيث شهدت هونغ كونغ ازدهارا غير مسبوق،إذ بلغت التدفقات الوافدة إليها حوالي 64 مليار دولار خلال عام2000 لتصبح أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية".

- **الشكل رقم (3):**توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2000 "بالنسبة المئوية".

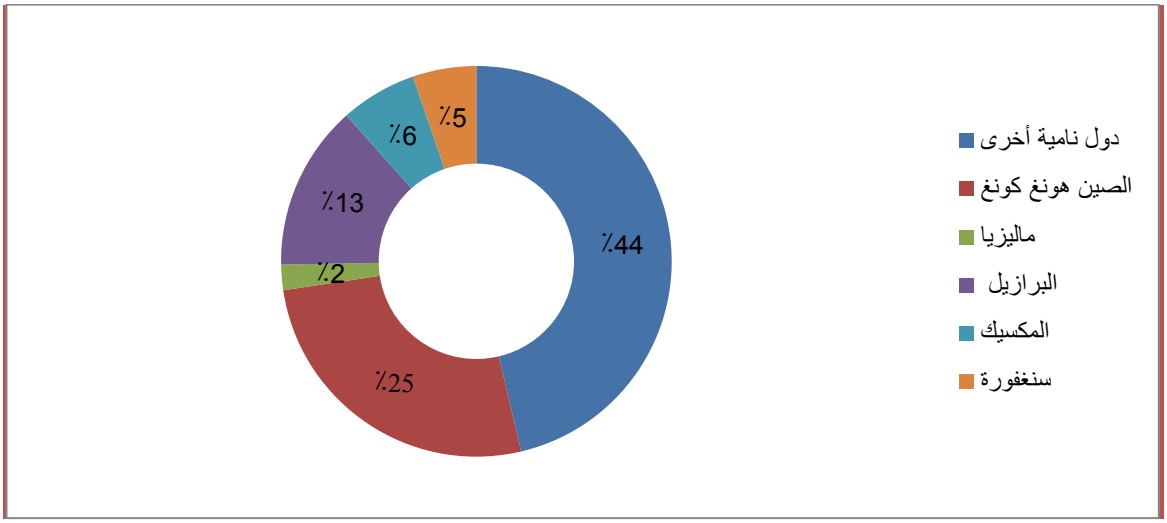

من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات تقرير construit par nous sur la base des données de unctad, لسنة 2003، ص249.

[1]-حسان خضر: مرجع سبق ذكره، ص04.

[2]-دريد محمود السامرائي: **الاستثمار الأجنبي المعيقات والضمانات القانونية**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،ص75.

وإلى غاية سنة 2006، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النموبأرقام قياسية،وبلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 38 فوصل حجمه إلى 1306 مليار دولار والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000 مما يعكس أداء اقتصادي قوي موزع على فئات الاقتصاد الثلاثة: اقتصادياتالبلدان المتقدمة النمو، اقتصادياتالبلدان النامية،والاقتصادياتالانتقالية في بلدان جنوب شرق أو روباورابطة الدول المستقلة،والجدول الموالي بين الحالة الجيدة التي كان يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 2006.

الجدول رقم (2):تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (1986-2006):

	نسبة النموالسنوي (٪)				
	1990-1986	1995-1991	2000-1996	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	36.6	22.1	39.4	32.4	50.1
الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	25.9	16.5	35.6	5.4	58.9
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	15.1	8.6	16.0	4.6	23.4
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	18.1	10.6	16.9	5.1	22.2
مداخل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	10.2	35.3	13.3	32.8	23.3

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار المالي، أعداد مختلفة لسنوات من 1986- 2006 من الموقع الالكتروني http://www.Unctad.org/Fdistatistics

رابعا:الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية (ابتداءا من سنة 2007 حتى الوقت الحاضر):

ظلت الحالة الجيدة التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر سائدة خلال سنة2007 "حيث سجل أرقاما قياسية لتبلغ 1833 مليار دولار، وبمعدل نموتجاوز 30 ٪ إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداءا من الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة لتنتهي سنة 2007 بانخفاض في معدل نموالاستثمارات الأجنبية المباشرة وليصل إلى مامعدله 23 ٪ لتتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثيرا شديدا في جميع أنحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 96 دولة تحوز على 91 ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين2007 و2008 نتيجة للأزمة التي أصبحت اقتصادية بعدما كانت مالية،حيث استمر تدفق الاستثمار بصفة ملحوظة إلى البلدان النامية، لا بل إنه حقق أرقاما قياسية في بعض المناطق مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية بحسب ما يشير إليه تقرير الأونكتاد للاستثمار في العالم لسنة 2009 إلى أن الاستثمار الأجنبي تطور بنسبة 27٪ في إفريقيا و13٪ في أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي"[1].

[1]-الاستواء، الأمم المتحدة، 2010، ص09.

"وعلى الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعا بنسبة 17 ٪لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011، من 1.3 تريليون دولار في 2010، ومتجاوزة بذلك متوسط ماقبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال الفترة 2005-2007 البالغ 1.47 تريليون دولار، إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو23٪من الذروة التي بلغتها خلال 2007، وصرح جيمس زمان رئيس قسم الاستثماروالمشاريع في الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "أو نكتاد" أن صافي إجمالي تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر (وهي بالأساس عمليات استحواذ على الشركات وتوسعات بالخارج)هبطإلى 1.31 تريليون دولار في 2012 ووفقا للأرقام الدولية لأونكتاد فإن الدول المعنية شكلت 90٪ من ذلك الهبوط مع اجتذاب استثمارات بلغت 549 مليار دولار فقط في 2012 واحتفظت الولايات المتحدة بالصدارة بين متلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلغة 147 مليار دولار، تليها الصين بتدفقات بلغت 120 مليار دولار من الإجمالي العالمي وهومستوى قياسي مرتفع وبلغت حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر 37 تواصل الأونكتاد على المدى المتوسط والمبنية على أسس الاقتصاد الكلي الإشارة إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل معتدل ولكن بخطى ثابتة،لتصل إلى 1.8 تريليون دولار و1.9 تريليون دولار في عامي 2013 و2014 على التوالي"[1] .

- **الشكل رقم (4):**تطور تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر العالمية وتوقعاته للسنوات (2000-2014)

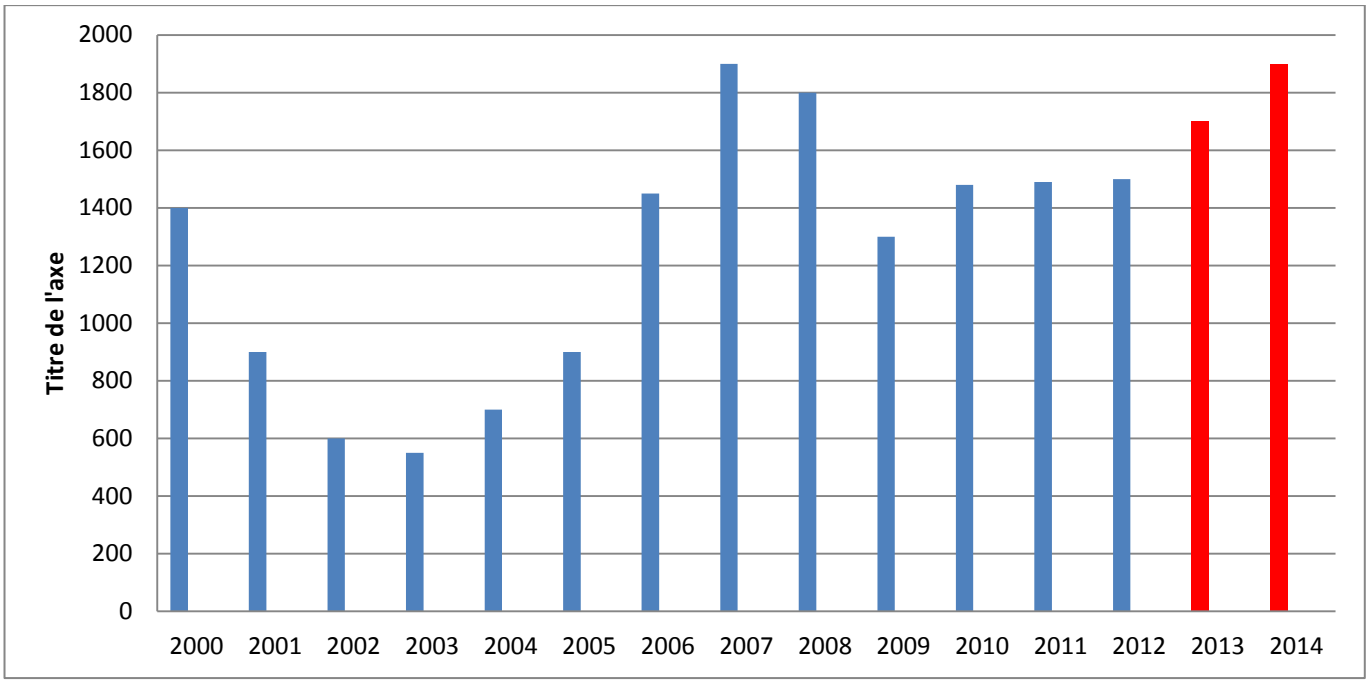

المصدر: الأونكتاد*:تقرير الاستثمار العالمي 2011-2012

[1]-الأونتاكاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2012، ص02.

الأونتكاد: هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما يعرف أيضا باسم أونتكاد نسبة لاختصاره وهو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، يعد الأونتكاد جزءا من الأمم العامة للأمم المتحدة يتناول قضايا التجارة والاستثمار والتنمية.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي شمل هذا الارتفاع جميع المجموعات الثلاثة الرئيسية "مجموعة الدول المتقدمة، مجموعة الدول النامية ومجموعة الاقتصادياتالمتحولة" حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 21 ٪ لتبلغ 748 مليار دولار وكذلك إلى مجموعة الدول النامية بنسبة 11 ٪ لتبلغ مستوى قياسي قدره 684 مليار دولار، كما شهدت مجموعة الاقتصادياتالمتحولة نموبنسبة 25 ٪ لتبلغ 92 مليار دولار.

الجدول رقم(3) :تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حسب المناطق الجغرافية (مليار).

	الاستثمارات الواردة				الاستثمارات الصادرة		
	2008	2009	2010	2011	2009	2010	2011
الدول المتقدمة	1.1245	606.2	618.6	747.9	857.8	989.6	1.237.5
الدول النامية	587	519.2	616.7	684.4	268.5	400.1	383.8
إفريقيا	54.4	52.6	43.1	42.7	3.2	7.0	3.5
شرق وجنوب شرق آسيا	186.7	206.6	294.1	335.5	176.6	243.0	239.9
جنوب آسيا	48.7	42.4	31.7	38.9	16.4	13.6	15.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	127.9	149.4	187.4	217.0	54.3	119.9	99.7
العالم	1.832	1.198	1.309	1.524	1.175	1.451	1.694

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان صادرات ص95.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومعيقاته:

يتميز الاستثمار الأجنبي بالتدفق المالي من المحيط الداخلي والخارجي، يتطلب توظيفه في مختلف الميادين الاقتصادية، فقد نجد له آثار إيجابية وسلبية ومعيقات تواجهه نذكرها فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تتحقق العديد من الآثار الإيجابية نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهوأمر يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار والمجالات التي يستخدم فبها والجهة المصدر والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر والأهدافوالسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها ومن بين هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترتبط بعمله مايلي:

أو لا:"الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل في هذه الدول التي تتمثل في نقص الادخار والميل الحدي للادخار ومن ثم انخفاضالادخارات والحاجة إلى قدر واسع ومتزايد من الاستثمارات وبالذات الإنتاجية وفي المرافق والبنية التحتية وهومايؤدي إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة التمويل المحلي هذه والمتمثلة بعجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات المحلية وذلك لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال"[1].

ثانيا:"يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي "حساب العمليات الرأسمالية"[2].

ثالثا: تعتبرالاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكوا من مصاعب تسيير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطابالاستثمارات الأجنبية المباشرة "[3].

رابعا: يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواءا تلك التي تتوفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهوالأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية الأخرى بالشكل الذي يساعد على إدماج هذه المشروعات بالاقتصاد المحلي واسهامها من خلال ذلك في تطوير نشاطاته الإنتاجية والخدمية"[4].

خامسا: يتبع الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرض على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواءا عند إقامة هذه المشروعات أو عند ممارستها لعملياتها الإنتاجية والتسويقية أو عند استيرادها مستلزمات.

---

[1]– محمود الزبيدي: **الاستثمار الأجنبي المباشر إطار العولمة**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، جامعة سكيكدة
13-14 ماي 2001، ص89.

[2]– إبراهيم حسن العسوي: **مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية**، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، 1986.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص90.

- كما تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مورد لنقل التكنولوجيا والطرق والمناهج التسويقية وهذا عن طريق إنشاء الشركات الفرعية في البلد المضيف، واحتكاكها مع المؤسسات المحلية، واكتساب معلومة تقنية وتصنيفات وفق الوجهتين التاليتين:

1. **من وجهة الدول المضيفة:** وتتمثل هذه الإيجابية فيما يلي:

- تساهم الاستثمارات في زيادة تدفق الأموال وبالتالي النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية؛
- يساهم في خلق مناصب جديدة؛
- تطور وجهة نظر البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها؛
- يساهم يساهم في تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم المناقشة؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة.

2. **من وجهة نظر الشركات المستثمرة:** تتمثل فيما يلي:

- اعتماد الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى الشركة الأم؛
- امكانية الاستفادة من القروض المحلية في ترسيخ النشاط؛
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائد من المشروع الاستثماري؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة .

المطلب الثاني:الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى عدد قليل من الباحثين والكتاب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق آثار سلبية من خلال عمل مشروعات هذا الاستثمار ونشاطاتها في الدول النامية والتي من بينها ما يلي[1]:

أولا: إن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصادوالتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إلى معظمها في ما سبق، وبحيث لا يتم من خلال توجهات هذه المشروعات إحداث تطور حقيقي في الاقتصاد بسبب أنها تتجه نحوالمجالات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن بأسرع وقت ممكن وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحوإقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها...والتي لا توفر خدمات ضرورية لعمل الاقتصادوتطوره وتلبية احتياجات أفراده الأساسية.

[1]– محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص91.

ثانيا:إن الاستثمار الأجنبي المباشر (Ide) وخاصة في حالة توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة في هذه المرحلة التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يوافقه تصدير هذا الإنتاج الأولي إلى الخارج ويتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية، والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة هذه والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحصل عليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرم الدول النامية من الحصول عليها والإمكانيات التي توفرها استخدامها في تطوير اقتصاديات هذه الدول ومثال على ذلك شركات النفط الأجنبية الذي يؤكد مرة أخرى الأثر السلبي الذي ولده تصدير النفط إلى مشتقات أو منتجات صناعية عن طريق الصناعة التحويلية والذي كان يتم في الغالب في الدول المتقدمة.

ثالثا: "تعتمد مشروعات Ide في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها واستراتيجية التطور فيها ولا تناسب مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وبذلك هي لاتوفر فرص عمل غير كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، ويؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلية محل الإنسان، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال كما أن (Ide) لا يتيح قدر مناسب من امكانات تدريب وتطوير نوعية العامليين نتيجة استخدامه المحدود لعنصر العمل المحلي واعتماده في الغالب في تلبية حاجاته المحدودة لعنصر العمل وبالذات الماهر والفني منه على عنصر العمل الأجنبي وبذلك تنخفض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وتطوير نوعية العاملين"[1].

رابعا: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع التي ترتبط بها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع من مشروعات (Ide) وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها بهذا الاستثمار وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالحه وهوالأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات،كما يمكن حصر السلبيات بين وجهتين على النحوالتالي:

1.من وجهة البلدان المضيفة:تمثلت فيما يلي:

- "إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأس مال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها أقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.
- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية في البلد المضيف.

[1]– ضياء مجيد الموساوي: **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003–2004، ص130.

- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي إلى خطر حجم المشروع وبالتالي تقليل من اسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي واشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية"[1].

2. وجهة نظر الشركات الأجنبية: تتمثل فيما يلي:

- "قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير.
- قد سعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنموالاستقرار في السوق.
- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل"[2].

المطلب الثالث:مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارتها:

يقصد بأخطار الاستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي يعرض لها المستثمر، والتي تكون ناتجة عن عوامل غير تجارية "سياسية" أو عوامل أخرى وسنتطرق إلى أهم هذه الأخطار وآليات ادارتها فيما يلي:

أولا:مخاطرالاستثمارات الأجنبية: تمثلت في:

1.الأخطار السياسية "الأخطار غير تجارية":

يقصد بأخطار الاستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، والتي تكون ناتجة عن عوامل غير تجارية "سياسية" أو عوامل أخرى وسنتطرق إلى أهم هذه الأخطار وآليات إدارتها فيما يلي:

أولا:مخاطرالاستثمارات الأجنبية: وتتمثل أهم هذه المخاطر فيما يلي:

1.الأخطار السياسية "الأخطار غير التجارية":

"يقصد بالمخاطر السياسية، المخاطر التي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المضيف ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار، ويمكن تصنيفها من أخطار كلية وأخطار جزئية، وكذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطر السياسي هوجزء من الخطر الدولي "خطر الدولة"، إذ أن خطر الدولة له مفهوم أو سع من الخطر السياسي، فخطر الدولة يعرف على أنه الاختلافات والتغيرات الحاصلة في ربحية استثماراتها

[1]– عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2]– المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 1992، ص220.

بسبب الأوضاعالاجتماعية، الاقتصادية والسياسية غير متوقعة بالبلدان المعنية بالاستثمار، أما الخطر السياسي يعرف بدوره على أنه الاختلافات والتغيرات في ربحية الاستثمار بسبب التدخلات والتصرفات السياسية غير متوقعة من حكومة البلد المستقبل للاستثمار"[1].

2.الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار: وتحدث عندما[2]:

- يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار .
- تحطيم تركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية .
- عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

3.أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواءا بيع الاستثمار أو باستبدال الاستثمار من مكان الاستثمار، في هذه الحالة، الحوادث يجب أن تكون أسبابها سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر.

4.مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات متعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف أو التبادل،وهذا نظرا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو بسبب عوامل أخرى.

"فكما أو ضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أو ضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها"[3].

ثانيا: آليات إدارة أخطار الاستثمارات: نتطرق في الأخير لكيفية إدارة هذه المخاطر من خلال إبراز مختلف المداخيل التي تراها ضرورية لذلك، وهي[4]:

---

[1] –frençais chesnais ,lamondialisationducapital,nouved,paris :syros1997(altermativesèconomiques) p442,443.

[2]– د.قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي: **آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية**، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية–حالة الجزائر–جامعة سكيكدة، 9–10 ديسمبر، ص4–5.

[3]– محمد العريان ومحمود الجمل: **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاتحاد السياسي نحو السياسات الصحيحة**، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،1997، ص49.

[4]– تهاني محمد أبو القاسم: **أخطار التصدير وتأمين الصادرات**، مكتبة عين الشمس،القاهرة،1996،ص ص84–89.

1.التجنب: إن التجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر وهذا بالطبع ليس البديل المتاح، وبالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فّإن المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك، ويقصد بالتجنب غربلة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي واستبعادها عن نطاق استراتيجيتها الاستثمارية .

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمارإلى الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل :

- قيام المستثمر بتقييم البيئة السياسية الدولية وتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة.
- اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي فيها.

ويمكن أيضااستخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية في تجنيب التعامل مع الدول التي تحقق المستوى المرضي لهذه المؤشرات.

2.التفاوض: يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الأخريين أو حكومات الدول التي يتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية حيث يتم أو لا تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار، ويمكن من خلال هذا الأسلوب في إدارة الأخطار التغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف .

3.الإحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية ويعتبر استخدام هذا الأسلوب،في المعاملات الدولية أقل منه في المعاملات الداخلية.

4.الإنفصال: تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من أهم مصادر التمويل، وتحقيقا لتنمية الأقطار نتيجة لما وصل به من انخفاض المساعدات الدولية ورفع في معدل النموووقلة التكاليف والامتيازات التي يمنحها لكلا الطرفين سواءا الدول المضيفة أو المستثمرة.

كل هذا جعل في الآونة الأخيرة حتى الدول المتقدمة تسعى لجذب المستثمر مركزة على عوامل عدة أهمها الاقتصادية والسياسية والقانونية، إضافة إلى الامتيازات الضريبية التي يمكن أن تمنحها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي.

فقد مر هذا الاستثمار بمراحل جعلته يصل إلى الأهمية التي هوعليها اليوم وكذلك الآثار الإيجابية التي تعود على كلا الطرفين ولكن هذا لا يلغي بعض الآثار السلبية التي تعود في الغالب على الدول المضيفة التي عليها التعامل مع هذا الاستثمار بطريقة رشيدة لتخرج بأقل خسائر.

وكما الاستثمار الأجنبي آثار سلبية وآثار إيجابية كذلك له معيقات تواجهها الدول المضيفة والدول المستثمرة ومع ذلك يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة بديلة لوسائل التمويل التقليدية التي تسببت في مشاكل عدة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: متطلبات مناخ الاستثمار المحسن للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

إن حركة الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي بالاستثمار، والتي تلائم سير هذه الاستثمارات، وتتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري والذي يؤثر بدوره في القرار وثقة المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار وتشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة معينة عن باقي الدول، مراعيا بذلك ظروف الاستثمار وطبيعة المخاطر الواجب توقعها واحتسابها.
حيث سنتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار

المبحث الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبيالمباشر

المبحث الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر هام من مصادر تمويل التنمية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا لما له من آثار إيجابية على اقتصادياتالدول المضيفة إذا استغلته أحسن استغلال، وهذا ما جعل مختلف الدول تتنافس على توفير المناخ المناسب لجذب اكبر قدرة من هذا الاستثمار. ومنه سنتطرق في هذا المبحث حول مفهوم مناخ الاستثمار، أهمية ومقومات مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

أولا: تعريف مناخ الاستثمار

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه، وهناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تأثر في ثقة المستثمر، وتقنعه في توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسالة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى أخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر[1].

ويعرف أيضا بأنه: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار فهي تشمل الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال[2].

يعرف أيضا مناخ الاستثمار عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نموذج ديناميكي دائم يجذب الاستثمارات فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهويشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه، منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتأثر عليها سلبا وإيجابا[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مناخ الاستثمار هومجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تأثر في ثقة المستثمر وبالتالي تأثر في حركة رؤوس الأموال فالمناخ الجيد

---

[1] بوخار سعيد، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص126.

[2] جميلة الجوزي، **الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية –الدول العربية نموذجا–**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد17، المجلد01، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص–ص 147–148.

[3] سعيفان سمير، **مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا**، الطبعة الأولى، مطبعة البازجي، دمشق، 2000، ص108.

للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهويشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه.

ثانيا: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار

هناك عدة عوامل تحول دون تحسين مناخ الاستثمار من بينها[1]:

1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على محل استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

2. تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال

حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج لحساب المستثمرين وخاصة الأجانب للاستثمار بتلك الدول.

3. صعوبة الحصول على الائتمان

تعتمد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص، الذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.

4. انخفاض كفاءة البنية الأساسية

حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار(مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار

5. عدم وضوح الهيكل الضريبي

مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.

6. انخفاض كفاءة العمالة

يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى ولوكانت متواضعة من حيث التكلفة احد أهم معوقات الاستثماروهو يفسر أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة تجذب

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2004، ص5.

الاستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها[1].

7.دعم الانفتاح الاقتصادي

وهويؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشا نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.

8.تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار

مما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التي تظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كما يوجد عوامل أخرى متمثلة في:

- تعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار؛
- عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في العديد من الدول، وخاصة الدول النامية؛
- عدم توفر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أهمية مناخ الاستثمار

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.

وتكمن الأهمية في توفير تهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية[2]:

- العمل على توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات؛
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمومرتفعة؛

---

[1] زغبة طلال، **مرجع سبق ذكره**، ص107.

[2] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009، ص-ص34-35.

- إيجاد قطاع عالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذات كفاءة لتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني محاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد؛
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها احد مصادر الاستثمار الرئيسي؛
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
- أهمية أن يكون لدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغيير السياسات المتبعة بتغيير الحكومات، والعمل على تحقيق الاستقرار ذلك لمنع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات مثل الطرق والموانئ ...الخ؛
- إن الدول الصناعية المتقدمة تتميز بتقديم برامج لحماية استثماراتها الوطنية خارج حدودها القومية، ويمكن تعريف هذه البرامج بأنها برامج قومية تقع خارج حدودها لتحقيق العديد من المصالح في مقدمتها تشجيع مستثمريها لفتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها المحلية.

إلا أن هذه الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا بإتباع برامج وطنية لحماية الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفتين أساسيتين هما:

1. تقييم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة داخل أراضيها (الدول النامية) وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تهيئة المناخ الاستثماري مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: مقومات مناخ الاستثمار

يتركز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجز أهمها فيما يلي[1]:

أولا: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أو ليا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي ويرتبط بالاستقرار السياسي، بما يعرف بالفساد السياسي الذي يؤدي عادة انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية، مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: المناخ الاقتصادي

تمثل الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتكون من[2]:

1. مستوى النموالاقتصادي

وذلك من خلال ما يلي:

- معدل النموالكلي في القطاعات المختلفة؛
- معدل التغيير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال؛
- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترول، غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة، الخارجية) في إحداث النموفي الإنتاج الإجمالي المحلي؛
- نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

2. مستوى الاستقرار الاقتصادي

ويقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

---

[1] ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الجندول، العدد24، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص05.

[2] زغبة طلال، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

3. هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية

حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب لاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كانت سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثالثا: المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، أو بتعاقد مع الموردين، أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع من يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فان وجود نظام قانوني واضح وفعال هوشرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فان عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها أحيانا تضاربها كل ذلك تعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك إن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمرا لاغناعنه في أي قرار اقتصادي وعليه يفترض الاستقرار القانوني والتشريعي لاحترام عدم تعريض المستثمرين لقوانين مفاجئة تحل بحساباتهم الاقتصادية، لكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل انه يعني فوق ذلك فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدى توافر نظام قضائي عاجل وفعال. وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام سرعة وفاعلية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها[2].

رابعا: المناخ الاجتماعي

متمثل في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس وتتمثل هذه العوامل في[3]:

1. درجة تماسك الجبهة الاجتماعية

لتحقيق الاستقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب على الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن لسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النموالمشاركة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالبا بتهميش واللامبالاة، وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ومنه فان توفير الأمن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي هومن المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ الاستثمار الملائم.

---

[1] ابراهيم العسوي، **قياس مؤشرات التنمية**، دار الوحدة العربية، مصر، 1985، ص-ص224-225.

[2] زغبة طلال، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

[3] عبد السلام أبو قحط، مرجع سبق ذكره، ص145.

2. العناصر الديمغرافية

التي تصف السكان بخصائص معينة لها اثر كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، واهم هذه العناصر ممثلة في النموالسكاني حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

3. العناصر السلوكية

هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنضرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لأخر، واهم هذه العناصر متمثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين ثم النضرة الدينية والعقائدية للأمور.

المبحث الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تلخص العوامل المحفزة لجذبالاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي

تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي بصفة خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منها:

1. حجم السوق المحلي ونموه

يقاس حجم السوق المحلي بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري أما احتمالات نموالسوق في المستقبل تقاس بعدد السكان.

فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفردمن (GDP) وعدد السكان المرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثماراتالأجنبية المباشرة.

2. استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية

تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتامين والشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

3. معدل نموالناتج المحلي الإجمالي

يعد معدل النمو(GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة على الأسواق. فارتفاع معدلات النموتعني ارتفاع فرص التقدم في تحسين اقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين نمو(GDP) وحجم التدفقات الواردة .

4.معدل التضخم

إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعد حافزا، للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه معدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات.

5.سعر الصرف

يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

6.توفر اليد العاملة

تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف معدلات الأجور بين الدول، وعليه الدول التي عليها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكاليف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.

7.توفر البنية التحتية الملائمة

المطلب الثاني: العوامل السياسية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي

إن القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة اكبر وتشجيع اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لان المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروعا صناعية في الدول المستقبلية للاستثمارات ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من اجل جلب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة[1].

يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب الاستثمارات، حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي وتأخذ الأشكال التالية[2]:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض؛

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، 97.

[2] شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص114.

- التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة؛
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج؛
- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية؛
- كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن مصادر الخطر السياسي: الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثالث: العوامل القانونية والتنظيمية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة لتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية، وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أو جه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي.

وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجيهات مشرفي الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها[1]:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية؛
- مدى توفير اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية؛
- القدرة المالية والفنية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي كحافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى**، الكويت، 2002، ص2.

- بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب، اعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا تطور للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصادياتالوطنية، وظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف دول نامية وسنتطرق في هذا المبحث إلى واقع الاستثمار الاجنبي في الدول النامية.

المطلب الأول: واقع تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية

لقد تغير هيكل التدفقات المالية في الدول النامية عدة مرات، فبعد الحرب العالمية الثانية شكلت التدفقات من مصادر رسمية (التي تقدم معظمها بشروط مسيرة) المصدر الرئيسي للموارد المالية ومثلت الإعلانات الثنائية اكبر جزء من تلك التدفقات، وكان بعضها قد تدفق من خلال البنك الدولي والمؤسسة الدولية لتنمية[1].

ولقد أو ضحت الدراسات التي أجريت عدم كفاءة الإعلانات المقدمة لتمويل متطلبات التنمية في الدول النامية خلال الخمسينيات بحيث لم تتجاوز 0,6% من مجموع دخلها القومي، في حين قدر الحد الأدنى للنسبة المطلوبة في ذلك الوقت بما يعادل 1%من مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة واتجه إلى التناقص منذ أوائل الستينيات، فيما بلغت الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للدول الصناعية بأمريكا الشمالية وغرب اروبا وشرق أسيا ودول الباسيفيك خلال الفترة (1961_1975) ما يعادل 80%من سنة الأساس والقيمة الحقيقية للإعلانات الأجنبية إلى الدول النامية لم تزد، الأمر الذي جعل هذه النسبة تنخفض لتصل في سنة 1975 إلى 0,35%من مجموع الدخل القومي للدول المانحة[2].

قد أتاحت الموارد المالية من مصادر رسمية إلى جانب الاستثمارات الخاصة المباشرة وانتماءات الموردين، معظم الموارد المالية اللازمة للدول النامية حتى أو اخر الستينيات، حين بدأت البنوك التجارية تساهم بشكل فعال في هذا المجال.

لقد ظهر دور هذه البنوك لتمويل العجوزات المتزايدة في الحسابات التجارية للدول النامية على اثر الصدمات النفطية الأولى التي حدثت في الفترة (1973_1974)، التي تأثرت أيضا بفعل تدهور أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام وبالتالي تم تمويل عجوزات موازين مدفوعات هذه الدول من خلال

[1] سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال العربية صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، دون تاريخ نشر، ص50.

[2] المرجع نفسه،51.

تزايد الإقراض وبالذات من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات الموردين) ذات الشروط المتشددة، وارتفاع حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الدولية بدرجة كبيرة نظرا لاستخدام فوائض الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط المودعة في البنوك، ولقد ترتب على الإفراط في اللجوء إلى هذه القروض منذ مطلع عقد السبعينيات إلى التنامي والوصول إلى الذروة في الثمانينيات وبرزت في شكل لازمة، ومنه ظهور حجم هائل من الديون الخارجية المستحقة على هذه البلاد ونموفاحش في أعباء خدمتها، بحيث وصل معدل خدمة الدين في كثير من هذه الدول الى80% وأكثر من حصيلة صادرات السلع والخدمات لهذه الدول[1].

ولقد ترتب على هذه الأزمة استنزاف الاحتياطات النقدية الأجنبية وتدهور أسعار الصرف من ناحية، ومن ثم افرز ذلك كله تدهور الاتفاق الاستثماري والانخفاض في معدل النموالاقتصادي، وتبين لنا الإحصائيات خلال عقد الثمانينيات بلغ إجمالي حجم الديون الخارجية للبلدان النامية كنسبة من ناتجها القومي مجتمعة من 23%عام 1981 إلى نحو85%بينما تجاوزت نصف الناتج القومي الإجمالي دول أمريكا اللاتينية عام 1987.

وبالتالي شكلت الديون الخارجية عبئا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والجدول الموالي يوضح حركة التدفقات المالية إلى الدول النامية قبل الأزمة وبعدها.

الجدول رقم (4) حركة رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل الموجهة إلى الدول النامية حسب الفقرة.

السنوات / البيانات	الفترة قبل الأزمة 1981_1978	فترة أزمة المديونية 1989_1982	فترة ما بعد الأزمة 1993_1990
الاستثمار الأجنبي	18,0	38,7	51,1
المباشر	0,1	2,3	16,4
استثمار المحفظة	81,9	59,0	32,5
تدفقات منشئة الدين			

المصدر:سعيد نجار، مرجع سبق ذكره.

بعد الأزمة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مصدرا هاما بين التدفقات المالية إلى الدول النامية مع بداية التسعينيات خاصة إذ يمثل أكثر من نصف هذه التدفقات.

أما حصة الإعلانات من التدفقات تناقصت لتصل 25% فقط من النصف الأول من الستينات، وتزامن مع التراجع الملحوظ في عمليات القروض التجارية بعد أن كانت تمثل مصدرا رئيسيا في السبعينات، كما

[1]سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص51.

تشير بعض الدراسات إلى انه بينما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر أخذت كافة الأشكال الأخرى من التدفقات المالية إلى الدول النامية في التراجع[1]. وهوما يوضحه هذا الجدول.

الجدول رقم(5): التدفقات المالية تجاه الدول النامية

البيانات / السنوات	سنوات 60	سنوات 70	سنوات 80	سنة 1991	سنة 1992	سنة 1993
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي	304	3024	12988	34475	44868	63999
الاستثمار في الأوراق المالية	13	432	3353	17505	24250	86569
الاقراض الصافي في البنوك التجارية	384	9839	11791	1892	14541	5482
التدفقات والمنح والقروض الرسمية	1466	9854	34366	59301	47282	52336
المجموع	2167	23149	62498	113173	130941	208386

المصدر: جويل بيرقسمان وزياو فانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الانجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد4، ديسمبر 1995، ص7.

لقد تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن باقي المصادر بحيث يشكل أكثر من تلك التدفقات المالية الصافية إلى الدول النامية، مما يساعد على تخفيض الاعتماد على التدفقات المالية المنشئة للدين وانخفضت في المقابل تدفقات الاستثمار المحفظي لسنة1994 وسنة 1995 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(6): تدفقات رأس المال الخاص الصافي طويل الأجل إلى الدول النامية (1990_1995)

البيانات / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
تدفقات رأس المال الخاص الكلي	44	61,6	100,3	154,2	158,2	167,1
استثمار المحفظة	6,7	20,1	27,3	83,3	67,1	55,7
تدفقات الدين	3	12,8	13,2	38,3	32,2	33,7
تدفقات الأسهم	3,7	7,6	14,1	45,6	34,9	22
الاستثمار الاجنبي المباشر	2,5	35	46,6	68,3	80,1	90,3
المصاريف التجارية	1,7	2,5	13,8	4,9	19,1	17,1
اخرى	10,6	3,7	12,6	6,9	2,4	4
تدفقات رؤوس الاموال طويلة الاجل الكلية الرسمة والخاصة	101,9	127,1	155,3	207,2	207,4	231,3
نسبة تدفقات رأس المال الخاص من رأس المال طويل الأجل الكلي	43,2	48,5	64,6	74,4	76,6	72,3

[1] حسين مهران، مرجع سبق ذكره، ص07.

المصدر: هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص23.

حيث قدر عام 1993 ب83 مليار دولار، لينخفض إلى 67 مليار دولار عام 1994 والى 55 مليار دولار عام 1995، وحدث هذا الانخفاض بصورة واضحة في تدفقات الأسهم إلى النصف أي من 46 مليار دولار عام 1993 إلى 22 مليار دولار عام 1995. وبدأ هذا الانخفاض في الربع الثاني من عام 1994 بعد الزيادة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 1994، والسياسة المتشددة في بقية الدول الصناعية الأخرى مما أدى إلى انخفاض تدفق استثمارات المحفظة إلى الدول النامية في هذا العام، كما كان لازمة المكسيك المالية في ديسمبر 1994 اثر في هذا الانخفاض والتي اعتبرها كامدسيو أول أزمات القرن الواحد والعشرين[1].

بالنسبة للسنة الموالية1996 حدثت زيادة في تدفقات المحافظ في الدول النامية ما لبثت أن انخفضت سنتي 1997 و1998 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(7): تدفق رؤوس الأموال الصافية نحوالدول النامية الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادياتالحديثة المصنعة.

البيانات / السنوات	1989_1984	1996_1990	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مجموع تدفق رأس المال الخاص الصافي	13,5	144,2	155,7	195,3	214,9	123,5	56,7	129,2
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي	13	64,8	85,3	99,6	120,4	147,2	127,5	118,6
استثمار المحفظة	4,4	64	104,4	40,7	80,2	0,9	35,3	41,9
استثمارات اخرى صافية	−3,8	15,4	−34	55,1	14,2	−93,5	−106,1	−31,3
تدفق رأس المال العام الصافي	26,3	17,4	−2,1	23,2	3,2	22,4	53,4	−0,6

Source : FMT, **Perspectives de l'économie mondiale**, études économiques et financière, octobre 1998, p65.

(*)تدفق رؤوس الأموال الصافية يتكون من استثمار مباشر صافي، استثمار محفظي صافي، تدفقات من الاستثمارات الأخرى الصافية لأجل قصير وطويل وأيضا الافتراضات العامة والخاصة.

(**) معدلات سنوية.

[1] جمس نيوتن، ميشل كميدسو وصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد37، العدد 01، مارس2000، ص05.

تبين إحصائيات نفس الجدول أن أكثر من ثلث هذا الانخفاض يعود إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية التي سجلت 3 ,24 مليار دولار عام 1996 لتنخفض إلى 20,7 مليار دولار، في عام 1997 صافيا قدره 155 مليار دولار في 1998 وهوما يمثل 16 ضعف المبلغ الذي تلقته عام 1990[1].

ملاحظة: تشمل التدفقات الخاصة المنشئة للديون وقروض البنوك والسندات.

وحسب معلومات البنك الدولي فان إجمالي تدفقات رأس المال الخاص نحوالدول النامية قد ارتفعت بمعدلات عالية خلال الفترة (1990_1999)، حيث قدر صافي التدفقات نحوالدول النامية بحوالي99 بليون دولار عام 1990، منها حوالي 56 بليون دولار تدفقات رسمية وحوالي 43 بليون دولار تدفقات خاصة (بنسبة 43% من الإجمالي). وهوما يؤكده الجدول الموالي.

الجدول رقم(8): صافي تدفقات الرأس مالية طويلة الأجل إلى الدول النامية خلال الفترة (1990_1999)

البيانات / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي اجمالي التدفقات(بليون دولار)	98,5	123,1	152,3	219,2	220,4	275,2	313,2	343,7	318,3	264,9	235,2
تدفقات خاصة	43,2	49,2	64,5	75,6	79,1	79	90,1	88,5	84,1	82,7	85,5
استثمار مباشر	24,5	27,9	30,3	30,1	40,3	40,8	41,8	49,5	53,7	69,9	68,3
أسهم الملكية	2,8	6,1	9,2	23,3	15,9	14	15,7	8,8	4,9	12,9	11,1
سندات الدين	1,2	8,7	7,3	16,7	17,3	12	19,9	14,3	12,5	9,6	7,4
ديون البنوك	3,3	3,9	11	1,6	4	11,8	12	15	14	-9,2	1,1
غيرها (*)	11,5	2,5	6,9	4	1,6	0,4	0,7	0,9	-1	0,5	-2,3
تدفقات رسمية (**)	56,8	50,8	35,5	24,4	20,9	21	9,9	11,5	15,9	17,3	14,5

المصدر:سالم توفيق النجفي وآخرون، "الاقتصادياتالعربية وتناقضات السوق والتنمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، فيفري 2005، ص206.

(*) تتضمن الائتمان للمصدرين.

(**) تشمل المنح.

وارتفع صافي التدفقات نحوالدول النامية إلى حوالي 291 بليون دولار عام 1999 منها حوالي 52 بليون دولار تدفقات رسمية، وحوالي 329 بليون دولار تدفقات خاصة(نسبة 82 من الإجمالي) فيلاحظ أن التدفقات الرأسمالية نحوالدول النامية معظمها من القطاع الخاص (أكثر من 80) ويتركز في أقاليم معينة

[1] عيسى محمد الغزالي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد31، جويلية 2004، ص12.

كشرق أسيا وأمريكا اللاتينية، حيث استحود18 قطرعلى85% تدفقات رأس المال الخاص خلال السبعينات والثمانينات[1].

وبذلك توضح هذه الأرقام ازدياد أهمية تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية مقارنة بالتدفقات الرسمية، كما أنها تشير إلى ازدياد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عرف زيادة في نصيبه من إجمالي صافي التدفقات 3,5% في 1980الى أكثر من 60% وفي عام 2000 بعدما كان يمثل 24,5% عام 1990.

وباستخدام معلومات الجدول رقم(**8**)وهي إحصائيات البنك الدولي حسب تقرير تمويل التنمية العامة 2012، يمكن ملاحظة تطور تركيبة التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال العقد الأول من القرن الجديد.

الجدول رقم(9): تطور صافي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال (2001 _2010)

البيانات / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الحساب التجاري (*)	7,2	63,6	103,1	138,4	246,5	331	352,5	2564	_	_
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية	212,6	168,4	261,7	373,3	519,7	686,5	1133	835,2	675	1129,7
صافي تدفقات الاستثمار	165,5	163,5	179,2	245,5	382	495,2	667,1	570,7	508,7	634,5
صافي الاستثمارات المباشرة	185,9	155	152,8	208,5	314,5	387,5	534,1	624	400	506,1
صافي الاستثمارات في المحفظة	6,7	8,3	26,3	36,9	67,5	107,7	133	-53,4	1018	128,4
صافي تدفقات الدين	47,1	5,1	82,5	101,9	137,7	191,2	466,1	264,4	166,2	495,2
تحويلات العاملين	90,1	108,2	164,6	155,6	187	221,6	276,4	322,9	303,9	319,6

Source :The world bonk, global development finance, report 2012, op, cit, p3.

(*) the world bonk, global development finance, report 1010, P1.

أول ما يظهر أن هناك تحسن في أرصدة الحسابات الجارية للبلدان النامية خاصة منذ عام 2002، لتشهد بذلك فوائض ساهمت في زيادة الاحتياطي المالي لعدد قليل من الدول النامية، حيث يعود الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي المالي إلى الصين، والذي قدر ب1966 مليار دولار عام 2008، ويرجع هذا التحسن إلى الانخفاض الكبير المسجل في الأسعار في البلدان المصدرة لسلع المصنوعة مما عزز في تصديرها، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع غير النفطية بنسبة 10% للذين يعتمدون عليها بشكل

[1] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

واسع للحصول على العملة الأجنبية من الدول النامية كما كان لارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات المعدنية هي الأخرى دورا في ذلك.

المطلب الثاني: التجارب الرائدة للدول النامية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

نتطرق في هذا المطلب بعض التجارب الرائدة للدول النامية التي حققت نجاحا ملحوظا من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. التجربة الماليزية[1]

إن انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي يمكن تفسيره إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمار الصادر في عام 1984 حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة، حيث أن الدافع الرئيسي للنموفي قطاع التصنيع هوالاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال خطة التنمية الخامسة 1986_1990 نمى الاستثمار الأجنبي في قطاع التصنيع بمعدل79% سنويا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة.

1.1. تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلال الشركات الأجنبية، فقد تم تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80%أو أكثر من منتجات تلك الشركات، وفي هذا المجال فان بعض من منظمي الأعمال والشركات المحلية وجهوا للحكومة اتهامات بالتمييز، ولكن كانت حجة الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساته موجه أساسا للتصدير وتحقيق المزيد من الإيرادات بالعملات الأجنبية والتي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة وكذا الحاجة إلى التكنولوجيا والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية.

وأضافت الحكومة أن إتاحة نسبة 100% من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسمح قانون تشجيع الاستثمارات للشركات التي تصدر مابين 51% 79%من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51% _79% مساهمة من الملكية الأجنبية، أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصدير مابين20% _50 %من منتجاتها فان الشركاء الأجانب يسمح لهم القانون بتملك 51% من ملكية تلك الشركة، أما الشركات التي تستطيع تصدير 20% فقط من منتجاتها فان الملكية الأجنبية يسمح لها بربح أقصى 30% من حقوق ملكية تلك الشركات.

[1] عبد الكريم بن عراب، فريد كرتل، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، ص11، مقالة منشورة على الموقع http :// iefpedia .com/ arab consultee le 19/ 11/2010

وبموجب القانون فان الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قدمت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة وهذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، كما أن هناك فروقا في هذه الاتفاقية تنص على إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية عليها، بالإضافة إلى فتح مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج، وبهدف تسهيل الإجراءات التغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد لاستقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.

2.1. أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤد فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية بل ونتج عنه أثارا ايجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية وذلك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط، منتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية، كما كانت للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثارا ايجابية علي المؤسسات والصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونات ولمختلف النشاطات الأخرى من مناطق عمليات التصدير، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة، كما أن واقع الاستثمارات الأجنبية ايجابي على البيئة الطبيعية في ماليزيا من خلال العمل على التوازن الديموغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات.

2. التجربة الكورية[1]

بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة، ومن اجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1970 ما يقارب 65,2 مليون دولار مقابل 12,5مليون دولار في عام 1969

[1] عبد الكريم بن عراب، فريد كرتل،مرجع سبق ذكره، ص 13.

أما في عام 1984 فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعيةللاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 في عام 1990 نشاط مقابل 521 نشاط في عام 1982.

1.2. الحوافز الضريبية المقدمة

تقوم كوريا بتقديم مجموعة من الحوافز للمستثمرين الأجانب مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح ومبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب شغل المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يتم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط الشركات الأجنبية كما لا يتم فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاث التالية يتم تقاضي50%من المعدلات العادية، وأخيرا فان قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يعامل بها المستثمرون الكوريون، كما قدمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وشددت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة من طرف البنوك الوطنية

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي، حيث بلغ هذا المعدل 7,2% في عام 1998 مقابل 3.7% في عام 1990، لقد أدى الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد ايجابية لكن بمعدل اقل من نظيرتها ماليزيا حيث تم التركيز على قطاع التصنيع والإلكترونيك إذ تم استثمار مبلغ 4,5 مليون دولار أمريكي في 2695 مشروعا صناعيا، بينما تم استثمار 2,9 مليون دولار في 716 مؤسسة خدمية وذلك عام 1998.

3. التجربة التايلاندية[1]

إن تشجيع الاستثمار في تايلاندا يقوم على محاور رئيسية وهي الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وإجراءات تحفيز الصادرات، بالإضافة إلى سياسة تنمية الروابط.

إدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية قامت تايلاندا بإنشاء هيئة الاستثمار التي تعمل على جذب وترقية الاستثمارات الأجنبية مع تقديم الحوافز المتنوعة والعمل بنظام أسعار الصرف الأجنبية الحرة، وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي وتجنب الازدواج الضريبي، وحماية حقوق الملكية من خلال قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف وكذا حق شراء

[1] عبد الكريم بن عراب، فريد كرتل،مرجع سبق ذكره، ص14.

الملكيات المشتركة، بالإضافة إلى قيام هيئة تايلاندا للمناطق الصناعية بمنح مجموعة من الحوافز للأنشطة التي تتوطن في المناطق الصناعية التابعة لتلك الهيئة ومن أمثلة تلك الحوافز استقدام الخبراء الأجانب وكذا ملكية الأراضي وأيضا السماح بتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية إلى الخارج.

كما قامت الحكومة التايلاندية بتقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات لدعم الصناعات الموجهة لتصدير والتي تتضمن الامتيازات التي تقدمها هيئة الاستثمار لنشاط التصدير مثل الإعفاءات الضريبية على المواد الخام المستوردة والتي تدخل في إنتاج السلع المصدرة، والإعفاءات من ضرائب التصدير مع تقديم التسهيلات الجمركية، وكذا تقديم تسهيلات ائتمانية إذ أسست تايلاندا صناديق خاصة لدعم الصناعات التصديرية إلى جانب تقديم العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في القطاعات الصناعية والالكترونية.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال أثاره الايجابية والسلبية في الدول المضيفة لهذه الاستثمارات

أو لا: الآثار الايجابية

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار الايجابية التي تظهر على مختلف المتغيرات الاقتصادية التي سيمسها هذا الاستثمار أهمها: مستوى التوظيف أي التشغيل أو العمالة، وأيضا ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى أثار أخرى.

1. الأثر على العمالة (مستوى التوظيف)

إن الهدف الأساسي التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هوخلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، للقضاء على مشكل البطالة أو الحد منها، والتي وصلت حسب تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2008 في شمال إفريقيا والشرق الأوسط أعلى معدلات البطالة 10,3%و9,4% تباعا تليهما أو روبا الوسطى وجنوب شرقي أو روبا والدول المستقلة نسبة 8,8% وإفريقيا. وجنوب الصحراء بنسبة 3,8% تليها

جنوب أسيا وجنوب شرق أسيا والباسيفيك بنسبة 5,4%و5,7% على الترتيب[1].

[1] منظمة العمل الدولية، تقرير منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، نشرة صحفية صادرة بتاريخ 28 جانفي 2008 نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.ilo.org/publc/region/arpro/breirut/downloads/info/press-releasse-280109.PDF
(المطلع عليها بتاريخ 2021/06/06).

2. الأثر على ميزان المدفوعات

للحكم على اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات يستلزم إجراء تحليل ودراسات شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، لان ميزان المدفوعات دالة في كثير من العوامل ورغم قلة الدراسات والبحوث حول قياس تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات بالدول النامية المضيفة إلا إننا نلاحظ عند إنشاء فرع أو شركة أجنبية تؤثر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة خاصة على كل من موازين التجارة ورأس المال، وهذا يؤدي أما إلى تحسين ميزان المدفوعات أو تدهوره.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدولة المضيفة وذلك حسب دافع توطين الشركات الأجنبية في الدول المضيفة، فان كان مثلا لخدمة سوق الدولة المضيفة من خلال الإنتاج المحلي بدلا من التصدير (لتفادي قيود التجارة) فان إحلال الإنتاج المحلي محل واردات الدولة المضيفة سوف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري لها، وأما إذا كانت فرصة انخفاض تكاليف الإنتاج فان الشركة الأجنبية تقوم بالتصدير إلى الدول الأخرى أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم وهذا أيضا سيحسن من وضعية الميزان التجاري[1].

3. أثره في نقل التكنولوجيا

هناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا إلى كثير من الدول النامية التي تعاني التخلف التكنولوجي، منها: استيراد السلع الرأسمالية، التراخيص من قبل مالك التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أهم هذه الطرق ولكن عملية قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فتنقل التكنولوجيا تبقى صعبة التحديد، إلا أن عملية نقلها لا تتم دائما بالطريقة المرغوبة فيها، سواءا كان ذلك من جهة الدول المتقدمة أو الشركة المنشاة للاستثمار بحث يعود السبب من جهة الدول المضيفة إلى غياب سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع معين من التكنولوجيا وفق ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى غياب بنية تتوافق مع نوع الجديد من التكنولوجيا وتشمل الخبرات والإصدارات الإدارية والفنية والتسهيلات الإنتاجية وغيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا خاصة المتقدمة منها[2].

وأما من جهة الشركة المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تبقى محتفظة لمدة طويلة بالتكنولوجيا التي في الأصل من إنتاجها وذلك لكي تبقى في وضعية احتكارية لأطول مدة ممكنة، ولكي تحمي هذه الوضعية تقوم بتدويل أنشطة البحث والتطوير والإنتاج وبيع المنتجات الجديدة وأحيانا المراقبة وتحديد شروط تحويل التكنولوجيا من البلد المضيف كما يناسبها.

---

[1] احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، 1990، 157.

[2] عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989 ص-ص 156-157.

4. أثار ايجابية أخرى

إلى جانب تلك الآثار سابقة الذكر فان الاستثمار الأجنبي المباشر أثار ايجابية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- **أثار على الاستثمار المحلي**

إن الاستثمار المحلي الإجمالي (I) يجمع ما بين الاستثمار المحلي من الدول المضيفة TD والاستثمار الأجنبي المباشر فيها IF وفق المعادلة التالية:I= ID + IF فحسب هذه المعادلة فان الاستثمار المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة تزداد نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تكامله مع الاستثمار المحلي وليس إحلاله أي مزاحمته ولكي ينشا الأثر التكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي إلا إذا توافر شروط[1].

- إن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس الأموال الأجنبية فقط، لأنه تم تمويل هذه الاستثمارات ولوبجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، فانه اقتطاع من المدخرات المحلية والتي يترتب عليها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم؛
- عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية أو لها القدرة على اكتساب التكنولوجيا، وبهذا يظهر التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في مستويات الاستثمار المحلي؛
- تستفيد الشركات المحلية من دخولها كمورد أو مزود للأجزاء من سلسلة عمليات الإنتاج والتوزيع والنقل والتسويق وغيرها من الخدمات التي تطلبها الشركات متعددة الجنسيات ومن ثم تربط بشكل تشابكي مع هذه الشركات وتخلق روابط صناعية فيما بينها؛
- ينتقل المستثمر الأجنبي مصحوبا بالنقد أو رأس المال الأجنبي، فعقد في إنتاجه سلعا تحل محل الواردات فان هذا يوفر أموال لدولة المضيفة التي تستثمر في مجالات أخرى؛
- يقوم المستثمر الأجنبي أيضا بالتصدير فان له اثر ايجابي على المدخرات المحلية وكذا الاستثماراتالمحلية.

---

[1] جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر 2002، ص-ص 147-149.

* الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي هو الفرق تدفقات الاستثمار المباشر الواردة أو الدائن وتدفقات الاستثمار الأجنبي المدينة.

- **أثار على النموالاقتصاد**

يمثل النموالاقتصادي الارتفاع المستثمر للإنتاج، المداخل وثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، فانه لمعرفة تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث النموالاقتصادي بالنسبة للدول النامية فانه يستخدم في هذا الصدد، تدفق الاستثمار الأجنبي الصافي(*)[1]، منسوب إلى الناتج المحلي أو الخام (**) في الدول النامية حيث لوحظ في الفترة (1990- 1995) إن هذه النسبة في ازدياد بالنسبة لكل الدول النامية، وكانت أعلى نسبة في دول شرق أسيا والمحيط الهادي حيث ارتفعت من 1,2% عام 1990 إلى 3,3% عام 1995 وتأتي بعدها من حيث الأهمية دول أمريكا اللاتينية في حدود 12% ومن ناتجها المحلي الإجمالي وعرفت الدول ذات الدخل المنخفض باستثناء الصين.

- **أثار على المنافسة**

إن دخول الشركات الأجنبية من شانه زيادة المنافسة الخاصة في القطاعات التي تهيمن عليها قلة من الشركات المحلية، غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بإدخال سلع منتجات جديدة إلى السوق المحلية مما يودي بالشركات المحلية إلى مواجهة المنافسة في هذا المجال، وبتالي نجدهم ولتعزز تنافسيتهم يتم زيادة الإنتاجية والابتكار، وبذلك تكون النتيجة مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية، منتجات أكثر جودة للشركات المحلية وانخفاض في الأسعار.

- **الآثار على الإيرادات**

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع القاعدة الضريبية والمساهمة في زيادة الإرادات الحكومية من خلال:

- حصيلة الضرائب على أرباح هذه الشركات في حالة عدم منحها الإعفاءات الضريبية؛
- حصيلة ضرائب الدخل المتأتية من الوظائف الجديدة إلى يوفرها الاستثمار الأجنبي؛

[1] عبد المجيد فدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقيمية**-،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص34.

** الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في القيمة النقدية الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد في فترة سنة.

- تخليص خزينة الدولة من تحمل الخسائر المتكررة للمؤسسات العمومية المتعثرة والتي تم بيعها للمستثمرين الأجانب في إطار خصخصتها، فهنا تتحصل الدولة على إيراد جديد نتيجة البيع كما تحقق وفرا من الدعم المالي الذي كانت تتحمله سابقا لتغطية خسائر هذه المؤسسات[1].

ثانيا: الآثار السلبية

فيقابل الآثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية فان هناك أثار سلبية تترتب على وجوده، وهي بمثابة أعباء على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات، والتي تشكل تخوفا بالنسبة لها، سواء تلك الأعباء التي تظهر على مستوى ميزان المدفوعات أو على مستوى المتغيرات الأخرى كالاستهلاك والاستثمار...

1. الأثر على ميزان المدفوعات

إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تثبت أن تقلب بعد فترة إلى أثار سلبية، حيث تبدأ عندما تقوم الشركات الأجنبية ب[2]:

- تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- تسديد الفائدة على رأس المال الأجنبي المستثمر المفترض من الخارج؛
- تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشاريع الاستثمارية على بلادهم؛
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات والتي تتمثل في مقابل براءات الاختراع، العلامات التجارية، تراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى.

إن على هذه المدفوعات سوف تضعف من وضع ميزان المدفوعات لأنها تمثل بندا مدينا في هذا الميزان، وتؤدي إلى عجز بسبب النقل العكسي للموارد من الدول النامية المضيفة إلى الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. الأثر على الاستهلاك

إن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شانها زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات أجنبية تحمل في إحداثياتها تكنولوجيا والفنون الإنتاجية ويتمتع العاملون بها بمراتب عالية ومستويات أفضل للمعيشة، بينما يعاني العاملون في المشاريع الوطنية التي

---

[1] هيل عجمي جميل، **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دراسات استراتيجية مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص25.

[2] بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من نظر جهة البلدان المضيفة له، revue des reformes, économiques et intégration en économie mondial supérieure de commerce, Alger, 2007,p38

تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة من انخفاض مستوي الأجور وتدهور أحوال معيشتهم، ويترتب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويزداد توزيع الدخل سواءا.

ثالثا: أثار على البيئة

يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية أثار سلبية على بيئتها من خلال تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة، خاصة في الدول التي لا تمارس رقابة على هذه الأنشطة وليس لها معايير بيئية متشددة وهذا وقد أثبتت بعض الدراسات أن الدول النامية أصبحت ملاجئ لتلوث بالنسبة للاستثمارات التي تنتقل من البلدان التي تطبق معايير حازمة إلى البلدان التي لا تطبق هذه المعاير[1].

رابعا: أثار سلبية أخرى

لا تتوقف الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند هذا الحد بل تشمل أثار سلبية أخرى على:

- **المنافسة**

من الآثار السلبية المحتملة على المنافسة هوتعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل مثل:

- تصريف منتجاتها نتيجة احتكار الشركات الأجنبية للسوق الوطنية، وهذا راجع إما لانفراد الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق أو تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة؛
- مزاحمتها في استخدام الموارد المحلية النادرة، الأمر الذي يؤدي إلى تطبيط الاستثمار المحلي وزيادة الأسعار، وربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب؛
- يظهر الأثر السلبي للعمالة في حالة فقدان الشركات المحلية لعرض الاستثمار نتيجة عدم قدرتها على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بسبب دخول الشركات الأجنبية أي عدم تحمل الوضع التنافسي وبالتالي انسحابها من السوق مما يؤدي إلى فقدان مناصب العمل، كما يكون هناك اثر على التوظيف إذ ما صاحبت المشروعات الأجنبية اليد العاملة الأجنبية معها البديلة للعمالة المحلية[2].

- **إرادات الدولة**

إن المزايا الضريبية التي تقدمها الدول النامية في شكل حوافز ضريبية من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي يمكن إن يشكل إيرادات مفقودة بالنسبة لها.

---

[1] زهيه عبد المقصود، مبروك مرجع سبق ذكره، ص403.

[2] عبد المجيد فدي، مرجع سبق ذكره 2006، ص34.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى أهمية المناخ الاستثماري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وما تطرقنا له في هذا الفصل من تعريف للمناخ الاستثماري وأهميته في تحديد مستوى جودة بيئة الأعمال لأي بلد ومن ثم عوامل الجذب واندفاع المستثمرين إلى الاستثمار في البلدان ذات المناخ الاستثماري الجيد والجاذب سواء من عوامل اقتصادية سياسية وقانونية، إذ ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج نحوداخل الدولة المستثمر بها،فمعظم تجارب الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الناجحة والرائدة كانت انطلاقتها من تحسين مناخها الاستثماري وتحقيق متطلبات جذب رؤوس الأموال إلى الدول النامية وواقع تدفقها.

الفصل الثالث

تمهيد

الدولة الجزائرية من بين الدول التي أبدت اهتماما بمثال معاملة وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر فنجدها تبنت سياسات وإجراءات لاستقطاب وتوسع حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة خارج قطاع المحروقات.

وسعيا منا لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدي فشل أو نجاح السياسات المطبقة على هذا الاستثمار سنحاول التطرق في هذا الفصل لدراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة للإطارات التي يتمحور فيها وكل متطلبات هذا الاستثمار كما يلي:

المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لعملية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة تحليلية)

المبحث الثالث: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بهدف تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتهجت الجزائر في إطار سياساتها الحكومية إلى مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية،كما بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية، ولجلب استقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها، هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقية وفسح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصداره مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون: 1993،2001،2006 و2016 والتي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

1.قانون الاستثمار لسنة 1963

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1963 بموجب المرسوم التشريعي رقم93 /12 الصادر في 1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبعدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة من النقاط أهمها[1]:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار،فالمستثمر محليا كان أو أجنبيا له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار؛
- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض من بينها[2]:

- التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات، وقد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

[1] مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم السياسية والاقتصادية وعلوم التسيير، أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص-ص 8-9.

[2] كرامة مروة، رايس حمادة،،**تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**-دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث، اقتصادية وإدارية، العدد الثاني، 2012، ص67.

- إنشاء وكالة ترقوية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتها والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بغرض الاستثمار؛
- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها، ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة؛
- لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمنهذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

2.قانون الاستثمار لسنة2001:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم03/01 الصادر في 08 أو ت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المشاركة دوليا، وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية[1]:

- توسيع نقاط الاستثمار ليشمل أصول في إطاراستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني،إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية؛
- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع؛
- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحدودة تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

[1] كرامة مروة، رايس حمادة، مرجع سبق ذكره، ص67.

3.قانون الاستثمار لسنة 2006[1]:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتتمة للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانيات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.

4. قانون الاستثمار لسنة2016:

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي الغير المستغل،تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم ما جاء به القانون الجديد ما يلي[2]:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات:فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسات (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر،تونس والمغرب 8 مراحل) في هذا الصدد تم إنشاء مركزيين بالإجراءات ودعم وإنشاء المؤسسات؛
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- تسوية النزاعات عن طريق اللجوء إلى الواسطة والتحكيم الخاص.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها إطار مؤسساتي متكامل لتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات الجزائرية المختصة وإبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] نفس المرجع، ص70.

[2] حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، **خطوة أخرى نحوتحسين مناخ الاستثمار**، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير، ص5.

1. الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[1]، ثم استبدال وكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمارات (ANDI)، وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب وتتولى المهام التالية[2]:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.

2. المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/08 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية[3]:

صياغة استراتيجيات وأولويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.

- تحديد المناطق المعينة بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني؛
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار؛
- المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.
-

[1] الأمر رقم 03/01 المتعلق **بتطوير الاستثمار**، مؤرخ في أو ل جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001، الجريدة الرسمية رقم2001.

[2] منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، العدد2، 2005، ص 135.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 06-335 في 9 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات والتشكيل وعمل المجلس الوطني للاستثمار.

3. الشباك الوحيدالمركزي GUICHET UNIQUE GENTRALE[1]

تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن أجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزايا من أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسليم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع.

4. الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار(ANIREF)

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية[2].

5. صندوق دعم الاستثمار[3]

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 يهدف إلى تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات...) لتجسيد نشاطات المستثمرين.

من الطرح أعلاه حول الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر نلاحظ وجود تداخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستقرار، كما يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثماروالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل هذه الفجوات تخلق نوعا من العوائق الإدارية وتزيد من حالة عدم الثقة لاتخاذ قرار استثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين في فهم نظام المزايا وطريقة منحها ما يستدعي وجود مركز وحيد يعمل بكل شفافية ووضوح.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. الاستقرار الاقتصادي الكلي:

من الجدول أسفله نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000_2017) كانت مستقرة نسبيا وتعتبر ملائمة لنشاط الاستثماري عدى معدل التضخم الذي شهد ارتفاعا ناتجا عن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي بدأته الدولة سنة 2001_2004.

---

[1]– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 2006، العدد 48، المؤرخة في 19 جويلية، ص17.

[2] –anima,(octobre 2009), lacarte des investissements en mediterranee, guide sectoriel a politiques publiqueespoure investissement en mediterranee,etude n 7, anima investment net work,p11.

[3] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006–2007، ص126.

الجدول رقم(8): المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000_2017)

المؤشر	2013-2000	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3,8	2,9	4,8	6,4	5,5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3,7	3,8	3,7	3,3	1,5
فائض أو عجز الموازنة كنسبة من الناتج	3,7	-8,0	-15,7	-13,7	-3,5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج	12,5	-4,4	-16,5	-16,5	-3,5
الدين الخارجي	16,3	1,7	1,8	2,5	2,4
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	99,5	177,4	142,6	112,9	93

المصدر: صندوق النقد الدولي (FMI, Octobre 2017)

فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وكذلك عملية الخوصصة تحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية في خلق مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي والمحلي، ضف إلى ذلك تمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية نذكر فيها[1]:

موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان اروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية شبابية ذات كفاءات مختلفة المستوى.

قاعدة صناعية كبرى تم بناؤها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى لاستثمارات من اجل زيادة في الإنتاج بهدف زيادة كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.

البنيةالتحتية قابلة للاستعمال حديثة وتتوافق مع المعايير الدولية، تمثلت في: شبكة الطرقات تقدر ب112039 كلم (المرتبة 40 عالميا والثالثة إفريقيا)، 36 مطار دولي 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري ميناءين للنفط، 31 ميناء لصيد وميناء واحد لترفيه وتمتد السكك الحديدية على شبكة طولها 4498كلم كما تتوفر على ثلاث امتدادات بطول 4,9 كلم في طور الانجاز و3 تراموای في المدن الكبرى.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،2007، تاريخ الاطلاع 2018/03/20، من http:// www.andi.dz/index. php/ar

السوق بالنسبة للجزائر يقدر عدد السكان ب 40606053 مليون نسمة ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3895 دولار لسنة 2017 فالمقياس الأول يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق واحتمالاته المستقبلية، أما المؤشر الثاني يمكن اعتباره مؤشرا لطلب الجاري.

الشكل رقم(9):الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (كنسبة من GDP الناتج المحلي الإجمالي) للجزائر

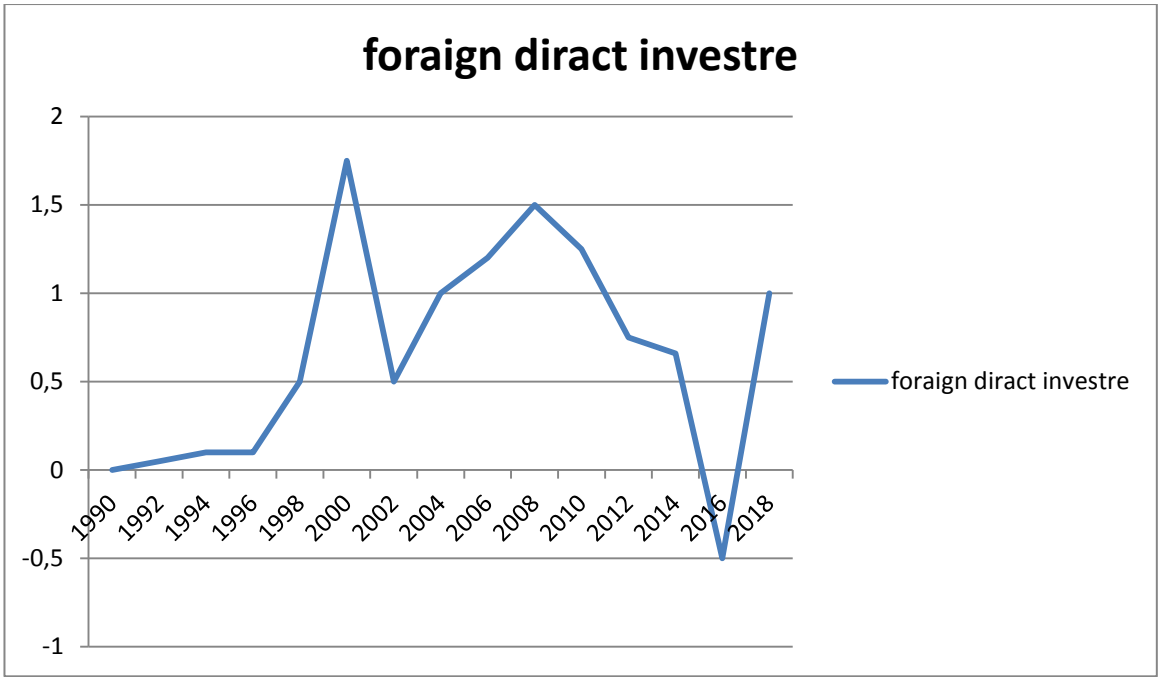

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انخفاضا شديدا في الفترة 1990- 1996 ثم بعد هذه الفترة لوحظ ارتفاع نسبي في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن انخفضت هذه التدفقات في سنة 2000، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد هذه السنة عرفت ارتفاعا ملحوظا، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص من عبء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف، إضافة للإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد سنة 2009 انخفضت التدفقات وبلغت أدنى قيمة لها سنة 2015 وذلك بسبب نتائج أزمة انخفاض سعر البترول (سنة 2014) لتعأود الارتفاع تدريجيا في السنوات التي تليها، لكن عموما ضلت هذه التدفقات أدنى من الحجم الذي طمحت الدولة الجزائرية لاستقطابه.

2.حصيلة التجارة الخارجية: حقق الميزان التجاري حقق تذبذبات طفيفة ايجابية خلال الفترة(2005-2013) ليسجل عجزا في الميزان التجاري بعد نهاية سنة 2014 ليمتد إلى غاية سنة 2018، حيث بلغ العجز المسجل سنة 2018 قيمة 5,03 مليار دولار أمريكي، ويعود تسجيل العجز إلى أزمة النفط وتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى أن اغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات، فقد بلغت حصة الصادرات من

المحروقات سنة2018 نسبة93,13 % في حين قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات في نفس السنة 6,87 % ما يعادل 2,83 مليار دولار.

المبحث الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة تحليلية)

حاولنا في هذا المبحث التركيز على تحليل وتطور تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر ودراسة واقعه خارج قطاع المحروقات بالإضافة لمصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (2000-2018)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائرخلال هذه الفترة تذبذبات نظرا لتعاقب الأوضاع والظروف مما سمح بظهور نتائج الشكل التالي:

الشكل رقم(10): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)

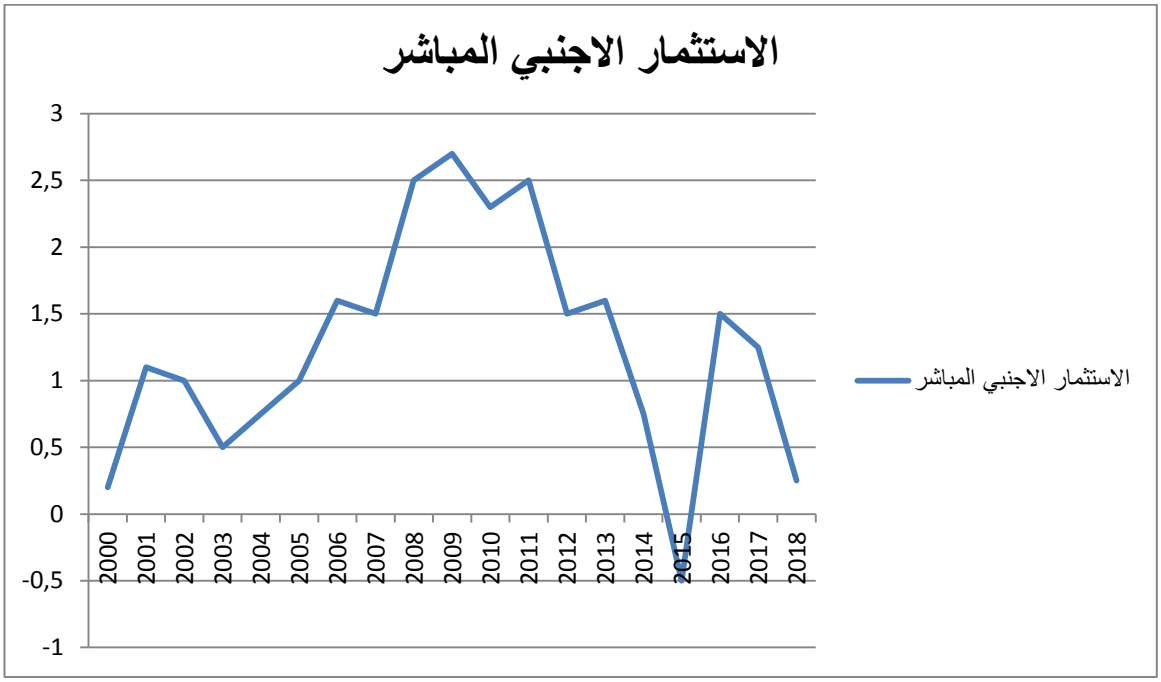

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالميةbank.org.https://data.World

كما هوواضح في الشكل البياني أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(1990-2016)، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية.

إذ مع مطلع الألفين تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع وتمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وسجلت خلال سنة2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما مع إصدار قانون جديد

للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب كذلك، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بذا في أفريل 2001 اشتداد المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية.

وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات الشركات بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي لشركات وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات وتشمل التدابير الأخرى كتطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين، وتعديل التشريعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي(مراجعة شروط منح الامتيازات للأراضي العامة، وما إلى ذلك) وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير سنة 2009 إلى التحول السريع في تحير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية لاسيما موارد التعدين والطاقة، وعموما ترجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النموالاقتصادي القوي والمستقر، الطلب العلمي على النفط والإصلاحات من اجل تحسين بيئة الاستثمار.

أما الانخفاض المسجل بعدا هذه الفترة فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى أثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 51/ 49، وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا انه لازال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لازال المستثمرون الأجانب مترددون في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات بالجزائر

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، لكن هذا لا يمنع من وجود استثمارات أخرى في باقي القطاعات تتطور تدريجيا خاصة بعد تصريح الدولة الجزائرية برغبتها في توسيع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومنحها العديد من المزايا لجذب المستثمرين الأجانب للقطاعات الأخرى، خاصة وان الجزائر تزخر بقطاعات حيوية (الصناعة، الزراعة، السياحة) بحاجة إلى استثمارات تنشطها لتحقيق الهدف المنشود من طرف الحكومة الجزائرية والمتمثل في توزيع الاقتصاد الجزائري والتخلي عن الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر منذ الاستقلال، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خارج قطاع المحروقات وتوزيعها حسب أهم القطاعات.

أو لا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي الهيئة الرسمية المكلفة بموجب القانون تطوير الاستثمار، بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها بان الاستثمار الأجنبي المباشر، في تزايد مستمر، إلا انه يبدومحدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرح بها.

1.حجم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية

بالرغم من التطور التي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، فبعدما كان مجموع هذه الاستثمارات خلال الفترة (2000_2011) 451 مشروع ثم ارتفع إلى 468 مشروع في الفترة (2002_2013)، وأخيرا إلى 564 مشروع سنة 2014، إلا أن هذه المشاريع لاتزال تمثل1% من إجمالي قيمة الاستثمارات (المحلية الأجنبية) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة(2002_2014)

نوع الاستثمار	الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002 –2014			
	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ مليون دج	النسبة %
الاستثمارات المحلية	58324	99	8018771	77
الاستثمارات الأجنبية	564	1	2354099	23
المجموع الكلي	58888	100	10372871	100

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الطلبة بالاعتماد على Agence national de développementd'investissement (ANDI), 2014.

من خلال ملاحظة الجدول رقم() نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تساهم بنسبة 23 من إجمالي الاستثمارات المتراكمة خلال فترة (2002–2014) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات والفرص المتاحة في الجزائر، فلا تزال الاستثمارات المحلية تستحوذ على 99 مم من عدد المشاريع الإجمالية خلال هذه الفترة، مما يدعونا إلى خلق سبل وطرق جديدة لدمج الاستثمارات المحلية الأجنبية بغرض الاستفادة من المميزات المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والرفع من نوعية وإنتاجية الاستثمارات المحلية.

ولمعرفة حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات سنتطرق للنقطة الموالية بالتفصيل العدد وحجم هذه الاستثمارات خلال المرحلة (2000 _ 2014).

2. عدد وقيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

تمتلك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجدب الاستثمارات خاصة الإطار التشريعي، التنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، يوضح الجدول التالي تدفقات

الاستثمارالأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2014، كما يلي:

الجدول رقم(12): تطور عدد وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة (2002 _ 2014)

السنوات	عدد المشاريع	قيمتها (مليون دينار جزائري)
2002	24	23880
2003	29	60527
2004	40	151450
2005	34	33546
2006	56	222623
2007	92	172432
2008	74	487347
2009	4	43871
2010	10	56298
2011	22	396170
2012	16	42821
2013	58	492908
2014	105	170228
المجموع	564	2354099

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات متحصل عليها من وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار AND

من خلال ملاحظة تطور حجم وعدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002_ 2014 والموضحة في الجدول أعلاه نجد أن سنة 2014 تميزت بجذب اكبر عدد من المشاريع 105 مشروع بقيمة مالية فاقت 170 مليون دينار جزائري وذلك نتيجة لتحسن الأوضاع المالية عالميا ووطنيا وفتح مجالات أو سع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما نجد أن كلا من سنتي 2007 و2008 قد جدب عدد جيد من المشاريع 74,92 مشروع على التوالي قدرت قيمتها المالية بأكثر من 659 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة للسنوات 2009، 2010، 2011 فقد امتازت بانخفاض عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وتأثر اغلب اقتصادياتالدول بها، وظهور نوع من الركود في الاقتصاد العالمي لتتحسن الأوضاع تدريجيا ابتداءا من 2012.

ثانيا: أهم شركات المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات في الجزائر

مع تطور حجم وعدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تطورت العلاقات الدولية وتوسعت الأماكن الجغرافية التي تستثمر في الجزائر من الدول العربية، أو ربا، أسيا وأمريكا والقيم الموالية توضح بشكل أفضل حجم ومناطق توافق المشاريع الاستثمارية إلى الجزائر.

1.أهم الشركاء حسب المناطق

الجدول رقم(13): الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائرخلال الفترة (2002 _2014)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	316	839295
الاتحاد الأوربي	238	519485
أسيا	53	115219
أمريكا	10	63171
الدول العربية	171	1243455
استراليا	1	2974
شركات متعددة الجنسيات	13	89985
المجموع	564	2354099

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على(ANDP)، 2014.

توضح بيانات الجدول معدل تفرد الدول العربية بأكبر قيمة من مشاريع الاستثمار في الجزائر وذلك ب 171 مشروع استثماري موزع بالخصوص على قطاعات الاتصال، الأشغال العمومية والصناعات البتروكميائية وبغلاف مالي يقدر ب1243455مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من(2002 _2014) في حين مازالت الاستثمارات القادمة من البلدان الأوربية عموما تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المنجزة والتي وصلت إلى 316 مشروع استثماري بقيمة مالية 839295 مليون دينار جزائري وبعد ذلك الاتحاد الأوربي ب238 مشروع بقيمة 519485مليون دينار جزائري ولتأتي بعدها كل من أسيا، أمريكا، استراليا والشركات متعددة الجنسيات بقيمة مجتمعة قدرت ب 271349 مليون دينار جزائري.

إن تطور المشاريع الاستثمارية التي تشترك مع الجزائر خارج قطاع المحروقات تدل على تطور وتوسع العلاقات الدولية للجزائر مع باقي دول العالم وإبرامها العديد من الشراكات والاتفاقيات الثنائية ومنحها العديد من الامتيازات مع المستثمرين الأجانب.

وفيما يلي سيتم تصنيف المشاريع الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات حسب جنسية المشروع وحسب الشراكة الجزائرية الأجنبية.

2.تصنيف المشاريع حسب جنسية المشروع

الجدول رقم (14): الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب جنسية المشروع في الفترة (2002 _2010)

الدول	عدد المشاريع	المبلغ مليار دينار جزائري
الجزائريين غير مقيمين	7	0,13
ألمانيا	2	5
أمريكا	2	0,10
القطرية _ البحرينية	1	0,01
البرازيلية	1	0,0038
الكندية	2	0,28
الصينية	22	13
المصرية	14	48
الإماراتية	1	0,11
الاسبانية	3	3
الفرنسية	36	9
الفرنسية _ الاسبانية	1	0,09
الفرنسية _ اللبنانية	2	1
الهندية	1	0,20
الايطالية _ اللبنانية	1	0,05
الايطالية	5	1
الايطالية _ السويسرية	1	0,05
الأردنية	9	2
الأردنية _ المصرية	1	0,13
الأردنية _ الإماراتية	1	0,18
الأردنية _اللبنانية	1	0,08
الكويتية	1	0,98
اللبنانية	13	0,48
الليبية	22	0,33
المغربية	3	2

النيجيرية	1	0,0014
البرتغالية	2	0,01
القطرية	1	1
الروسية _ الفرنسية	1	0,47
السعودية	3	3
السعودية الفلسطينية الأردنية	1	7
السنغافورية	1	0,01
السورية	8	1
التونسية	11	2
التركية	25	6
المجموع الكلي	205	222

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على (ANDI)

نلاحظ من الجدول سيطرت 4 دول وهي فرنسا، تركيا، ليبيا والصين على حوالي 51% من مجموع المشاريع الأجنبية المباشرة وهذا في الفترة (2002 _2010)، وتعتبر فرنسا من أهم الدول المستثمرة في الجزائر ب 36 مشروع. والملاحظة أيضا أن الدول الخليجية (قطر، السعودية...) لا تستثمر في الجزائر بشكل كبير بالرغم من النية المزعومة لهذه الدول بإنجاز مشاريع هامة في الجزائر مما يؤكد أن الجزائر لم تستفد من المشاريع الخليجية، أي أن هناك تردد كبير من الاستثمارات الخليجية المباشرة في الجزائر بالرغم من التعهدات والاتفاقيات الموجودة.

أما باقي الدول العربية فإننا نجد أن كل من ليبيا، لبنان، مصر، الأردن وتونس تمتلك 69 استثمار أجنبي داخل الجزائر.

3.تصنيف المشاريع حسب الشراكة جزائرية أجنبية

أبرمت الجزائر العديدمن المشاريع الاستثمارية بالشراكة مع العديد من الدول والشركات الكبرى من اجل توسيع المشاريع الموجودة داخل الدولة وإنشاء مشاريع جديدة والاستفادة من الخبرات والامتيازات التي تصطحبها هذه الدول معها، على غرار 300 مليون دولار أمريكي محصل من مشروع شراكة مع مستثمر مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف استغلال الحديد بمدينة جيجل وكذلك إنشاء العديد من الشراكات في المجال البنكي على سبيل المثال دخول بنك البركة و city bonk الأمريكية و BNP الفرنسية.

أما اهتمام مؤسسات التامين الأجنبية وخاصة الأوربية منها بالسوق الجزائري راجع أساسا إلى اهتمام السوق إعادة التامين الذي يقدر ب60 مليون دولار أمريكي سنويا وبإنفاق جذابة، باعتباره من الأسواق البارزة حيث يقدر هذا الأخير ب3 مليار دولار سنة 2010، إنشاء شركة pipsi_ cola بين مجمع مهري والشركة الأمريكية الأم وهواستثمار يقدر ب60 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تستقطب الجزائرالمستثمرين الأجانب من دول مختلفة نوضحها فيما يلي:

الجدول رقم(15): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1990_2018)

الدولة	التكلفة	عدد المشاريع
الصين	3539	10
سنغافورة	3151	3
اسبانيا	2565	10
تركيا	2313	4
ألمانيا	380	7
جنوب إفريقيا	350	1
فرنسا	330	12
سويسرا	330	4
ايطاليا	232	1
المملكة المتحدة	212	2
أخرى	892	28
الإجمالي	14293	82

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثماروائتمان الصادرات على الموقع www.iaigc.net (consulté on 10/06/2020)

من خلال الجدول أعلاه أن الصين احتلت الصدارة في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت ب3539 مليون دولار، واحتلت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة قدرت ب3151 مليون دولار، تليها اسبانيا بتكلفة قدرت ب2565 مليون دولار، وبعدها تركيا بما يقدر ب 2313 مليون دولار، تليها باقي الدول ألمانيا، جنوب إفريقيا، فرنسا، سويسرا، ايطاليا والمملكة المتحدة على الترتيب.

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(16):التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002_ 2017)

المنطقة	عدد المشاريع	المبالغ بمليون دينار جزائري	عدد مناصب العمل
أو روبا	472	1148208	78415
الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
أسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
الشركات متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع www.iaigc.net (consulté on 10/06/2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أو ربا سواءا دول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدولالمستثمرة في الجزائر ب 472 مشروعا منها 332 مشروعا تابعا لدول الاتحاد الأوروبي والتي خلقت أكثر من 78 ألف منصب عمل وذلك لان الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات واهم المصدرين لها من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثانية ب262 مشروعا مما يساهم في خلق أكثر من 34 ألف منصب عمل حيث أن هذا العمل يعتبر قليل نوعا ما إذا ما قورنت بنظيرتها الأوربية، وما يوجد من روابط مشتركة متمثلة في اللغة والدين وغيرها، أما الدول الأسيوية فاحتلت المرتبة الثالثة بعدد يفوق عن 110 مشروعا التي خلقت أكثر من 11 ألف منصب عمل وتمثل الصين الجزء الأكبر منه خاصة في مجال الأشغال العمومية.

المبحث الثالث: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد بذلت الجزائر جهدا لايستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة منالقوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية،وتجديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف المعيقات التي تواجه الاستثمار في الجزائر إضافة إلى متطلبات تحفيز مناخ الاستثمار وأهميته في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لمعالجتها

أو لا: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسلحة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية:

1. المعيقات الاقتصادية

من بين المعيقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر مايلي:

- **الاستقرار السياسي:**

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لحظر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها [1].

- **عدم وجود سوق منافسة:**

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:[2]

- من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هوحداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب؛
- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني. لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة؛

---

[1]–علي همال، فاطمة حفيظ،، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت، الجزائر،العدد04، 2005، ص80.

[2]– بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصادياتشمال إفريقيا، العدد 04، ص 71.

- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني،إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هومطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هوالذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن مايلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هوالغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

أما الجانب الآخر فهوأن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هوعدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والإنجاز فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40٪ من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

- **عائق العقار**

"من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هوشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة"[1].

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[2]:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بالتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف الهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع نشاط أمن المنطقة الصناعية.

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية"[3].

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها[4]:

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية لهذه المناطق؛
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهوالأمر الذي قلل بشكل كبير من فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية؛
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

2. المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

---

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث،العدد 05، 2007، ص66.

[2] – علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الاقتصاد والمانجمت، العدد04،الجزائر، 2005، ص385.

[3] محبوب بن حمودة،إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص-ص66-67.

[4] نفس المرجع، ص67.

- الفساد الإداري

إن الفساد الإداري هو" سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلفة بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا.وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونيا"[1].

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعيقات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعيقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشرين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية، هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة الفساد والإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"[2].

- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

"إن بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هووجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتووفي أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين"[3].

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية[4]:

- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة أخرى؛
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج؛

---

[1] يعلوجبوالعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصادياتشمال إفريقيا، العدد04،ص82.

[2] –يعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص85.

[3] –صالح مفتاح،دلال بن سمية،(2008): واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ص 124.

[4] –صالح مفتاح، دلال بن سمية، مرجع سابق، ص125.

- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية يكون في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية؛
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول؛
- إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون يصنع الكثير من الوقت وهذا مايؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم؛
- إن انتشار الرشوة وفي القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار التي يحصل عليها المرتشين، وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هوإما انسحاب من السوق أو التعرض للإفلاس.
- **عوائق قانونية أخرى:**

"عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الخاصة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية"[1].

ثانيا: الحلول المقترحة لمعالجة المعيقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ويمكن تلخيص أهم الحلول المقترحة لمعالجة مختلف العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثماروسن قوانين واضحة، وغير قابلة للتأويل؛
- تفعيل الشباك الوحيد وتبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار؛
- تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، فضلا عن تفعيل دور سفارات الجزائر بالخارج في هذا المجال؛
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة؛

[1]– صالح مفتاح، دلال بن سمية: مرجع سابق، ص125.

- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وننوه هنا بالتجربة الإماراتية حيث نجحت الإمارات في جلب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في 2015[1]؛
- إلغاء قاعدة 51/49 في قانوني المالية والاستثمار، وتطبيقها فقط في قطاعات استراتيجية محددة؛
- تغيير دهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، واشتراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلق بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة؛
- رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحوالخارج؛
- إلغاء القوانين والإجراءات ذات الطبيعة التأميمية (كحق مثلا)؛
- إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمها ملكية تصل إلى100% للأجانب، مزايا جبائية مغرية؛
- إطلاق رؤية الجزائر 2030 يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها.

المطلب الثاني: متطلبات تحفيز مناخ الاستثمار في الجزائر

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1995 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز جعلت المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

أولا: الحوافز الاستثمارية

يقصد بحوافز الاستثمار" مجموع إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدول للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة [2]"، أي هي إغراءات تقدمها الدولة للأفراد الشركات وللقيام بالعملية الاستثمارية.

"وضع المشرع الجزائري في القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 06-08 نظامين للاستفادة من المزايا التي يمنحها، يتعلق الأول بالنظام العام الذي تستفيد منه الاستثمارات المتعلقة باقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأصيل منتجات قديمة أو المساهمة في رأسمال مؤسسة عمومية، أو استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية، ونظام استثنائي حدد في المادة10 من نفس الأمر بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة

[1]- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنموالاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010 -2011، ص-ص 124-125.

[2] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصادياتشمال إفريقيا، العدد6، ص316.

خاصة من الدول والاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي إلى التنمية المستدامة"[1].

ومن أشكال الحوافز الاستثمارية نجد حوافز ذات طبيعة جبائية وأخرى ذات طبيعة مالية[2].

وسنحاول التوفيق بين كل شكل من أشكال الحوافز الاستثمارية مع ما جاء في القانون الجزائري على النحوالتالي:

1. الحوافز ذات الطبيعة الضريبية:

يقصد بها مختلف التشجيعات ذات الطبيعة الجبائية والجمركية والتي يمنحها القانون للمستثمر من إعفاءات ضريبية وجمركية،وقد منح المشرع الجزائري في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 01-03 المستثمر الأجنبي الحوافز الضريبية على مرحلتين مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال، وذلك حسب النظامين التاليين:

أ. النظام العام:

ويشمل جميع أنواع الاستثمارات الداخلة في الأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار،حيث تستفيد من المزايا التالية:

تجدر الإشارة هنا أن المشرع الجزائري لم يحدد مدة هذه الإعفاءات، كما عدلت هذه المواد (المادة7 من الأمر06-08 والمادة 9 من الأمر 01-03) بالمادة 60 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي أصبح بموجبها منح هذه المزايا يخضع لتعهد كتابي من المستفيد وإعطاء الأفضلية للمنتوجات والخدمات ذات المصدر الجزائري، ويقتصر الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط في الإقتناءات ذات مصدر جزائري عدا في حالة التأكد من عدم وجود منتوج محلي مماثل[3].

- **بعنوان الاستغلال**

حدد المشرع الجزائري مدة الإعفاءات في هذا النظام بمدة أقصاها 3 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط وتشمل:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات[4].

---

[1] الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثاني 1422 الموافق ل 20 أو ت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر بتاريخ 22أو ت 2001، ص6.

[2] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب)دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008، ص-ص 62-63.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق ل 22 يوليو2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادر بتاريخ 26 يوليو2009، ص14.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر06-08 مرجع سبق ذكره، ص18.

إن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وبموجب المادة 35 منه التي عدلت المادة 7 من الأمر 06-08 (المعدلة والمتممة للمادة 9 من الأمر 01-03) حددت شرطا جديدا للاستفادة من هذه المزايا الجبائية ألا هو إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط[1]. كما عدلت في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2014 في المادة 58 والتي مددت من مدة الاستفادة من الإعفاءات من 3 سنوات إلى 5 سنوات[2].

ب.النظام الاستثنائي

هذا النظام متعلق ببعض الاستثمارات فقط نظرا لطبيعتها الخاصة وأهميتها والتي حددت في المادة 10 من الأمر 01-03 وتتمثل في:

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛

تستفيد الاستثمارات التي تدخل في هذا المجال من المزايا الواردة في المادة 11 من الأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار والمعدلة بالمادة 8 من الأمر 06-08 وذلك على مرحلتين:

- **في مرحلة الإنجاز**

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية يعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف(2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأس المال.

بالإضافة إلى الإعفاءات السابقة الذكر في النظام العام[3].

- **في مرحلة الاستغلال**

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

يمكن القول أنها نفس الإعفاءات التي جاءت في النظام العام، وأن الاختلاف يمكن فقط في المدة الزمنية التي انتقلت من 3 سنوات إلى 10 سنوات[4].

ت.الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني

نص المشرع على الامتيازات الخاصة بهذه الاستثمارات في المادة 12 من الأمر01-03 والمعدلة بالمادتين 12 مكرر1 في الأمر 06-08 حيث ورد في المادة 12 مكرر أن المزايا تعد بالتفاوض بين المستثمر

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13-08، المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق ل 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2013، ص18.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر06-08، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] المرجع نفسه، ص19.

والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفي المادة 12 مكرر1 حدد هذه المزايا التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر كلها أو جزء منها وهي كما يلي:

- **في مرحلة الإنجاز**

لمدة أقصاها 5 سنوات:

- إعفاء الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من القطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأس المال؛
- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

- **في مرحلة الاستقلال:**

ولمدة أقصاها 10 سنوات تستفيد الاستثمارات من:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات[1].

إضافة لذلك وطبقا للتعديل الذي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بموجب المادة 61 منه الذي أضاف فقرة 3 للمادة 12 مكرر1 يؤهل المجلس للموافقة لفترة لا تتجاوز 5 سنوات على الإعفاء أو التخفيض في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة[2].

ثانيا: الحوافز ذات الطبيعة التمويلية

يقصد بها مختلف الوسائل والمساعدات المالية التي تمنح للمستثمر الأجنبي من أجل إنجاز وتحقيق استثماره[3]، وبالرجوع إلى القانون الجزائري نجد أنه لم يتطرق إلى هذا النوع من الحوافز لما جاء في المادة 11 من الأمر 01-03 وفي إطار الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، حيث تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار[4]، ويساهم في تمويل هذا التكفل صندوق دعم الاستثمار الذي أنشئ خصيصا لهذه المهمة بموجب المادة 28 من الأمر 01-03.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر06-08، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01، مرجع سبق اذكره، ص 14.

[3] - وليد العماري، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، 2011/2010، ص70.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم01-03، المؤرخ في أول جمادى الثاني 1422 الموافق ل 20أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص6.

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

يمكن توضيح الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي :

1.مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي

يمكن توضيح مدى مساهمة الاستثمار المباشر في التكوين الرأسمالي الذي يقاس حجمه إجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم (17):الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر (1990-2018)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة	0.3	0.7	0.2	00	00	00
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة	2.3	2.4	4.9	2.5	205	8.9
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	7.6	3.9	4.3	5	7	4.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	5.3	5.3	3.9	4.1	2.3	2.4
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	
النسبة	1.9	-1	3.2	1.8	2.3	

المصدر:الأونتكادعلى الموقع:www.unctad.org/fdiststistics(consultedon18/08/2020)

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي كانت ضعيفة خلال الفترة 1990-1995، لتبدأ في الارتفاع ابتداءا من 1996 لتبلغ الذروة سنة 2001 بنسبة تقدر ب 8.9 % أما في السنوات التالية لسنة 2001 فقد لاحظنا تسجيل نسب جديدة ومتذبذبة نوعا ما نظرا لارتفاع العوائد النفطية إلى غاية سنة 2015التي سجل فيها انخفاض كبير بسبب تدهور أسعار النفط وبعدها عاود في الارتفاع إلى غاية سنة 2018.

2.مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النموالاقتصادي نعتمد على قياس رصيد الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهومايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18):الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2015-1990)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	2.53	3.52	3.40	3.29	3.95
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	3.98	4.14	4.58	5.84	6.39
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	6.18	8.16	9.78	9.13	8.2
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	7.97	8.64	8.78	8.47	12.56
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	12.12	11.06	13.30	12.07	12.56
السنة	2015				
القيمة	14.80				

المصدر:الأونتكاد على الموقع

on 18/08/20020)WWW.unctad/org/fdistsitistics(consolted

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاستثمار الأجنبي الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 إلى 2001 كانت ضعيفة ومتذبذبة،وذلك نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في تلك الفترة فضلا عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، وقد بدأت هذه السنة بالارتفاع بداية من سنة 2002، ويرجع ذلك إلى التحسب النسبي في بيئة الاستثمار وإلى الانتعاش التي شهدته أسواق النفط،واصلت تلك النسبة بالارتفاع إلى غاية سنة 2015.

3.مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمل

سعت الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغبة منها في خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة، والتي بلغت سنة1993 نسبة 23.13% وهوموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (19): تطور عدد المشاريع والمناصب التي تم خلقها في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993-2015)

السنوات	عدد المشاريع	مناصب الشغل
1993 -1994	61	4609
1995	17	11696
1996	49	5957
1997	59	5902
1998	51	6378
1999	60	6070
2000	100	2550
2001	43	8747
2002-2015	673	129259

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع WWW.andi.dz(consulted on 07/08/2020)

ومن خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع مناصب العمل في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة1993-2015، حيث شهدت سنة 2000 توظيف أكبر عدد من العمال بنسبة تقارب ربع مجموع عدد مناصب العمل التي خلفها خلال الفترة 1993-2000، وقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2015 ارتفاعا في مجموع اليد العاملة، والذي فاق النصف، حيث بلغت نسبة 55.56% من إجمالي اليد العاملة الموظفة تم توفيرها في قطاع الصناعة، أما قطاع البناء والخدمات فقد وظف تقريبا نفس العدد. أما باقي القطاعات فنسب التوظيف فيها لم تتعدى 3% خلال هذه الفترة إلا أنه رغم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توظيف العمالة الجزائرية تبقى دون المستوى المطلوب.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نلاحظ أن الجزائر تبنت مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية وسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تتضمن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتحفيز المستثمرين الأجانب، بداية الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى غاية قانون الاستثمار لسنة 2016، إضافة إلى قيامها بمجموعة من الوكالات والمؤسسات الخاصة بدعم وترقية الاستثمار الخارجي والمحددات الاقتصادية لهذا الاستثمار، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تذبذبات لعدة أو ضاع سادت الجزائر من 2000الى 2018، كما حجم هذه التدفقات خارج قطاع المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا للمعوقات التي كانت حاجز أمامها، وهذا دفع بالدولة الجزائرية بوضع حافز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها والاستفادة من أهميتها التي تعود على الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

خاتمة:

تطرقت الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، باعتبار الاستثمار الأجنبي أحد أهم الافرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات، ويعتبر كذلك من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف.

وبسبب دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية تحاول العديد من الدول استقطابه إليها خاصة الدولة الجزائرية التي تسعى جاهدة إلى توفير مناخ استثماري مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب باستعمال العديد من الإجراءات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمرين من جهة، ومن جهة أخرى توفر له البيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقتل على الاستثمار.

آفاق الدراسة:

نرى أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال طويلا للقيام بمزيد من الدراسات ومن ضمنها التي قد تثير اهتمام الباحثين تتمثل في:

– دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غلى البلدان المضيفة (الجزائر وتونس).

– دراسة مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسساتي في البلدان المضيفة (الجزائر وتونس) لمتطلبات المناخ الاستثماري الجيد.

– كما يمكن إثارة موضوعات أخرى للبحث مثل تحليل مناخ الاستثمار في ولاية ما من التراب الوطني ودراسة جانب من جوانب المناخ الاستثماري ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

النتائج:

على ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة، يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها وهي كالتالي:

1– الاستثمار الاجنبي المباشر أهم وسائل التمويل ليصبح أداة من أدوات تحقيق النموالتطور وهوما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2– من متطلبات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ملائمة المناخ الاستثماري ليكون مشجعا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- لم تلعب التحفيزات والضمانات الممنوحة من قبل الجزائر استقطاب استثمارات اجنبية مباشرة بقدر كافي وذلك لما تعانيه من معوقات وتحديات تقف أمام نجاحها في هذا المجال.

الاقتراحات:

من أجل تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية وذلك لدفع عجلة النموالاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة منه، يجب على الجزائر أن تتخذ العديد من الإجراءات لتحسين بيئتها الاستثمارية من بينها.

1- عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي خصوصا في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2- إعادة النظر في تشريعات الاستثمار بغرض تطويرها على ضوء تجارب علمية.
3- قيام البنك المركزي والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنشر بيانات دقيقة وكافية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول والتوزيع القطاعي لهذا الاستثمار.
4- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مشروعات جديدة وتحديد قطاعات المطلوبة للاستثمار خاصة مشروعات جديدة وتحديد قطاعات المطلوبة للاستثمار خاصة خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أو لا: الكتب بالعربية:

1- ابراهيم العسوي، **قياس مؤشرات التنمية**، دار الوحدة العربية، مصر، 1985.

2- إبراهيم حسن العسوي: **مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية**، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، 1986.

3- ابن منظور الإفريقي المصري أبي الفضل جمال الدين محرم بن مكرم، لسان العرب، ج2، طبعة 3، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1986.

4- أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دون طبعة، دار الكتب العلمية، 1978.

5- احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، 1990.

6- أحمد هليل الشمري، **معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، طبعة 1، دار الأيام، الأردن، 2018.

7- اسماعيل بن حماد الجوهري، مختار الصحاح، ج1، طبعة 1، دار الحضارة العربية، بيروت، 1974.

8- أميرة حسب الله محمد: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، 2004-2005.

9- بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من نظر جهة البلدان المضيفة له، revue des reformes, économiques et intégration en économie mondial supérieure de commerce, Alger, 2007.

10- بوخار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، الطبعة 1، دار الشروق، القاهرة، 1991.

11- تهاني محمد أبوالقاسم: **أخطار التصدير وتأمين الصادرات**، مكتبة عين الشمس،القاهرة،1996.

12- دريد محمود السامرائي: **الاستثمار الأجنبي المعيقات والضمانات القانونية**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

13- رضا عبد السلام: **الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دون طبعة، جامعة المنصورة، مصر، 1001.

14-سعيدي يحي: **الاستثمار الأجنبي المباشر**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

15-سعيد النجار، **السياسات المالية وأسواق المال العربية صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، دون تاريخ نشر.

16- سعيفان سمير، **مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا**، الطبعة 1، مطبعة البازجي، دمشق، 2000.

17- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع والتوزيع، الأردن، 2011.

18- ضياء مجيد الموساوي: **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004، ص130.

19- طاهر حيدر حردان: **مبادئ الاستثمار**، طبعة 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.
20- عبد السلام أبوقحف: **اقتصادياتالاستثمار الدولي**، دون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992. 21- عبد السلام أبوقحف: **اقتصادياتالأعمال والاستثمار الدولي**، دون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 2001.
22- عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر، 1989 .
23- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقيمية**-،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
24- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
25- فريد بيالة: **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والسياسية**، دون طبعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
26- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثارالاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**،طبعة 1، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة العامرية، 2006، ص67.
27- معجم اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج1، دون طبعة، باب الثاء، منشورات دار المعارف، القاهرة، 1980.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- أنس السيد عطية، **الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والمشروعات التابعة لها**، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ص، 1996، ص134.
2- بلال بوجمعة: **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007، ص19.
3- جمال محمود عطية عبيد: **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي المصري**، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، 2002،
4- حازم حسن جمعة، **المشروعات الدولية العامة وقواعد حمايتها في القانون الدولي الخاص**، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر،2000.
5- زايري بقاسم: **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والإتحاد الأوروبي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003-2004.
6- زغبة طلال: **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة مسيلة، 2005، ص81-84.

7- جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي**، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصادياتالتجارة الخارجية، كلية إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر 2002.

8- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب)دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008.

9-وليد العماري، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، 2011/2010.

10- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.

11- محمد يحي: **دور التكتلات الإقليمية العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 2006.

12- محمد بسوني: **دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة.

13- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنموالاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010 -2011.

ثالثا: المجلات:

1- بولعيد بعلوج،**معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصادياتشمال إفريقيا، العدد 04.

2- جمس نيوتن، ميشال كميدسو وصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد37، العدد 01، مارس2000، ص05.

3- جميلة الجوزي، **الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية -الدول العربية نموذجا-**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد17، المجلد01، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

4- حسان خضر: **الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

5- حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، **خطوة أخرى نحوتحسين مناخ الاستثمار**، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير.

6- سامية عمار: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري**، مجلة مصر المعاصرة، العدد453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1993.

7- صالح مفتاح، دلال بن سمية: **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية 2008.

8- عبد المطلب عبد المجيد: **مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر**، المجلة المصرية لتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر 1998.

9- علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمانجمت، العدد04،الجزائر، 2005.

10- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث،العدد 05، 2007.

11- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصادياتشمال إفريقيا، العدد6.

12- مفتاح صالح، بن سمية دلال: **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية المجلة العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43-44، القاهرة، 2008.

13- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، العدد2، 2005.

14- ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الجندول، العدد24، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

15- نادما ملامبالي وآخرون: **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**، مجلة التمويل والتنمية، مارس1999.

16- كرامة مروة، رايس حمادة،**تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**-دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث، اقتصادية وإدارية، العدد الثاني، 2012.

17- هيل عجمي جميل، **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دراسات استراتيجية مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.

18- عيسى محمد الغزالي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد31، جويلية2004.

19- حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**،العدد 83،ديسمبر2005.

20- علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد31، 2004.

رابعا: المقالات:

1- عبد الكريم بن عراب، فريد كرتل، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، ص11، مقالة منشورة على الموقع //: http 11/2010 /19 consultee le

خامسا: الملتقيات والندوات والمؤتمرات

1- حمد السيد عرفة، ضمانات الاستثمار الأجنبي وحوافزه في القانون المصري، بحث مقدم إلى مؤتمر (قواعد الاستثمار)التاسع، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009.

2-قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي: **آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية**، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادياتالانتقالية-حالة الجزائر-جامعة سكيكدة، 9-10 ديسمبر.

3- مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم السياسية والاقتصادية وعلوم التسيير، أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2004.

4- محمود الزبيدي: **الاستثمار الأجنبي المباشر إطار العولمة**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، جامعة سكيكدة .

5- محمد العريان ومحمود الجمل: **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاتحاد السياسي نحوالسياسات الصحيحة**، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،1997.

سادسا: التقارير والمنشورات:

1- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى**، الكويت، 2002.

3- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار**، منشورات قطاع الدراسات التنموية، مصر، 2004.

سابعا: القوانين التشريعية

1- الأمر رقم 03/01 المتعلق **بتطوير الاستثمار**، مؤرخ في أو ل جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 2001.

2- الأمر 06-08 المؤرخ في 19جمادى الثاني 1427 الموافق ل 15 يوليو2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر بتاريخ 19 يوليوو2006.

3- الأمر رقم 09-01، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادر بتاريخ 26 يوليو2009.

4- الأمر رقم 13-08، المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق ل 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

5- المادة 2 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أو ت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

6- المرسوم التنفيذي رقم 06-335 في 9 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات والتشكيل وعمل المجلس الوطني للاستثمار.

ثامنا: الكتب باللغة الفرنسية

anima,(octobre 2009), lacarte des investissements en mediterranee, guide sectoriel a politiques publiqueespoure investissement en mediterranee,etude n 7, anima investment net work.

eliasgamage(**cheire de l investissement direct etranger**).

français

chesnais ,lamondialisationducapital,nouved,paris :syros1997(alternativesèconomiqu-es).

mamualrayarin and ricardomayer,foreigninvestment in developingcountnes .docs itgroned in donesticinvestment ?unctad .o s g d p.no.146.200.

mohamed al ERIAN and mohamed ELGAMEL , **Attractingforeign Direct Investment To Arab Countries**»,getting right ,economiresearch forum, workingpaper.n 9718.egypt.suly.

OECD(1999):**Thirdedition of the detailed benchmark of foreign direct investment**, paris.

unctad.worldinvestment robert 2006.

المواقع الإلكترونية:

1- منظمة العمل الدولية، تقرير منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، نشرة صحفية صادرة بتاريخ 28 جانفي 2008 نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.ilo.org/publc/region/arpro/breirut/downloads/info/press-releasse-280109.PDF (المطلع عليها بتاريخ 2021/06/06).

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،2007، تاريخ الاطلاع 2018/03/20، من http:// www.andi.dz/index. php/ar

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهويعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر المواد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدف خطط التنمية الاقتصادية وفي دراستنا هاته قمنا بدراسة متطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والعوامل حيث أنها المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تم تحديد المتطلبات والتحفيزات التحسين المناخ الاستثماري، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يواجه مجموعة العراقيل والمعوقات الاقتصادية والقانونية والإدارية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، المتطلبات والتحفيزات، الجزائر، مناخ الاستثمار.

Résumé :

l’investissement direct étranger est l’un des types d’investissement les plus privilégiés, car il s’agit d’une forme de financement exitérieur sur laquelle s’appuient les payes, car il fournit les matéraux nécessaires a la réalisation des programmes d’investissement ciblés par les plans de développement économique. A étudié les exigences pour améliorer le climat d’investissement an Algérie et les facteurs C’est la cat.